مصارف

شفافية ❖ مصداقية ❖ ثقة

❖ السنة الأولى - العدد : 16 ❖ الأحد 16 ذو القعدة 1434 - الموافق 22 سبتمبر 2013 ❖ نصف شهرية تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي ❖ توزع مجاناً

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة ..

عليه يمكنكم استخدام البريد الالكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم

وعاشت ليبيا حرة

المركزي يتعاون مع «ستار» في ورشة الأموال المهربة

صـ6-7

المركزي يشرع في تنفيذ دورة تدريبية بعنوان «إعداد المدربين»

صـ2

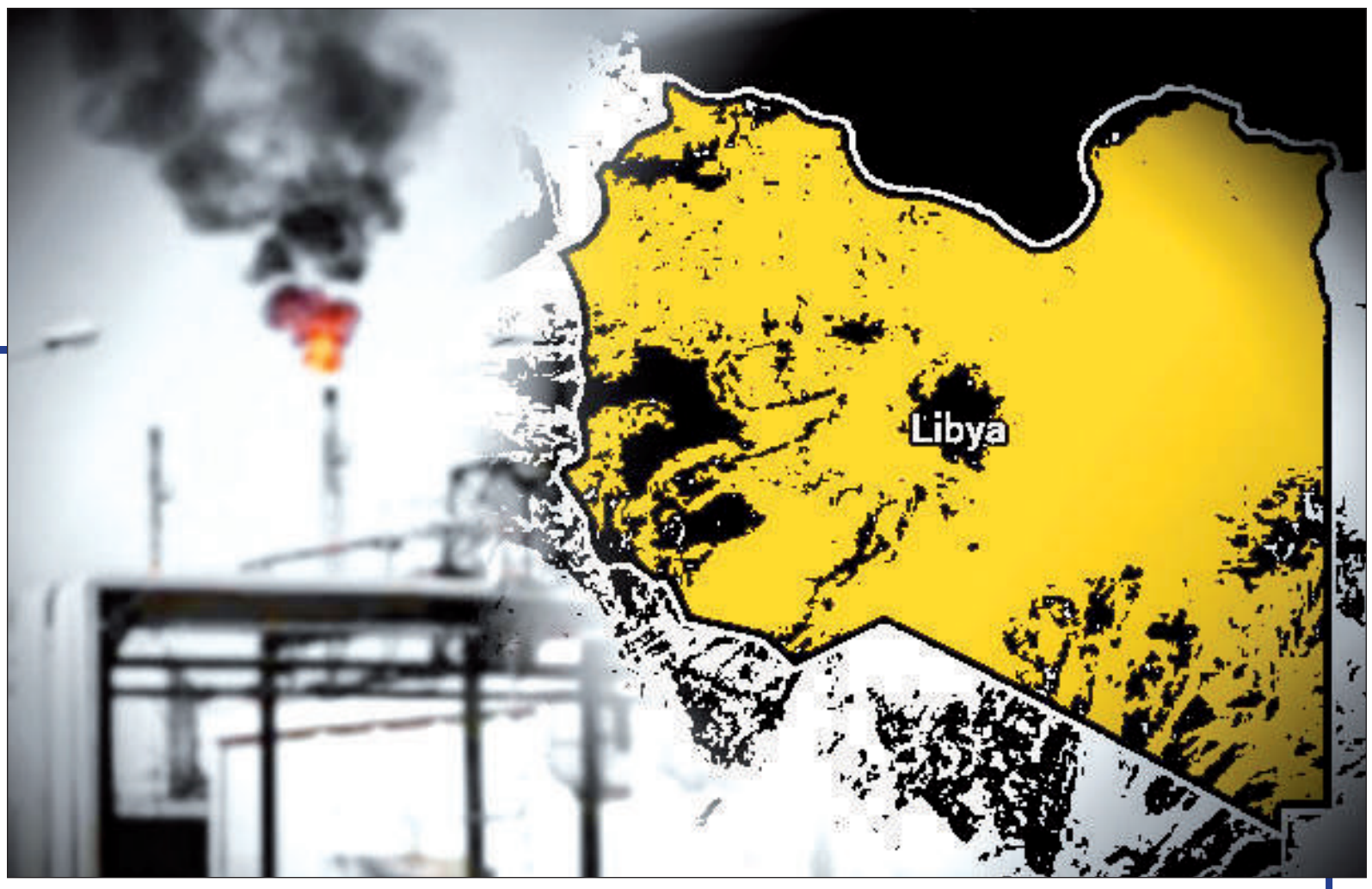

«خنــق»..الاقتصــاد الليبي

بين عمال النفط المضربين والمحتجين من جهة، والتصريحات الرسمية من جهة أخرى، تمتد مجموعة متباينة من الأسباب والمسببات، تتراوح بين المطالبات الاقتصادية برفع الأجور وتغيير الإدارات بالشركات النفطية، والدوافع السياسية المتمثلة في إعلان إقليم برقة، يترنح مصدر الدخل الوطني الوحيد، في انتظار انفراجة من هنا أو هناك، وفي ظل مشهد ضبابي، يبرز القاسم المشترك وهو السخط على فشل الحكومات المتعاقبة لإحياء الاقتصاد، وسيطرتها في معظم أنحاء البلاد.

لعل هذه المقدمة البسيطة تقبض على جزء من المشهد السائد في الحقول والموانىء النفطية التي تهيمن عليها الاحتجاجات، التي أسفرت عن تراجع حاد في الانتاج وصل إلى مستويات تنذر بالكارثة على الاقتصاد، والميزانية العامة للدولة، والتداعيات الوخيمة جراء عزوف المسوقين الدوليين والمستهلكين الكبار عن الاعتماد على النفط الليبي مستقبلاً، وسط عجز ليبيا عن ضخ حصتها في الأسواق، ما اضطرها، وهي عضو في منظمة الأوبيك، إلى تعليق التزامات تعاقدية بدواعي (القوى قاهرة) للحد من خسائرها، عقب انخفاض الإنتاج إلى 80 ألف برميل في اليوم، من نحو 1.4 مليون برميل في اليوم في ابريل الماضي.

فجميع حقول انتاج متوقفة، باستثناء منصات الانتاج البحرية التي لا يستطيع المحتجون الوصول اليها، وهي بالكاد تلبي احتياجات البلاد من النفط ومشتقاته.

وعلى جانب آخر ترتفع مؤشرات الخسائر، حيث قال نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي علي محمد الحبري إن استمرار إغلاق المرافق النفطية وإيقاف إنتاج النفط حتى نهاية العام سيؤدي إلى عجز مالي كبير لأن النفط هو المصدر الوحيد للدخل في الدولة، مؤكدا أن الدولة ستكون عاجزة عن توفير الغذاء والدواء والكهرباء وكل ما يساعد على الحياة المريحة.

وأشار الحبري إلى أن إنتاج النفط حاليا بلغ 150 ألف برميل يوميا، بينما تحتاج المرتبات بيع حوالي 397 ألف برميل يوميا أي أن المصدر منه لا يغطي قيمة ثلث المرتبات.

يذكر أن إيرادات النفط تؤمن 95٪ من ميزانية الدولة، التي يشكل بند المرتبات المقدرة بمايناهز 20 مليارا سنوياً أي مايقارب ثلث الميزانية، بينما تبتلع المصروفات التسييرية، بما في ذلك توفير الغذاء والدواء والكهرباء وكل ما يساعد على الحياة المريحة، الثلث الآخر.

مفتتح

مفهوم الفساد في الدولة الريعية

ها نحن نشهد فجأة وبدون مُقدمات وقف إنتاج النفط من خلال عناصر مختلفة لا يهمني دوافعها وأهدافها وإدعاءاتها المختلفة ، بحجج في معظمها واهية لا تُستند الى دليل واضح أو بينه يمكن التعويل عليها ، من تلك الحجج (عدم سلامة العدادات ، الفساد ، عدم صرف المستحقات ..الخ) ، وكلها مجرد فصل في مسرحية يبدو أن فصولها كثيرة ومتعددة ، هدفها امتصاص ثروة الوطن الوحيدة وموردها الذي يمول اقتصادها ، ويحقق توفير احتياجاتها الاساسية ، وشعار كل هؤلاء بدون استثناء هو (حاول أن تأخذ ما إستطعت) . ومما لاشك فيه أن الوصول إلى نقطة توقف النفط تجرنا حتماً الي نقطة زمنية في المستقبل ستحدث يوماً ماً ، باعتبار أن النفط ثروة ناضبة ، تتناقص بمقدار ما يستهلك منها بالاستخراج ، وكل الدول التي تعتمد على مثل هذا المصدر تعمل جاهدة بكل قدراتها وإمكانياتها لصنع بديل للاقتصاد الريعي ينقلها الى اقتصاد بديل متنوع يحقق التنمية المستدامة الهادفة لخلق بدائل متنوعة اقتصادياً ، تعمل في مجموعها على تحقيق وفورات مالية خارجية (عملة صعبة) ، تحافظ على حقوق المواطنين الحاليين وتحقق استمرارية لتواصل الأجيال وحقها العادل في ثروة الوطن . ولهذا فإن مفهوم الفساد في الدولة الريعية هو بحق الفساد الاعظم هذا الفساد الذي يعبر عن الضعف الشديد للنظام الاقتصادي في الوطن الذي يركز على سلوكيات تنمية الاستهلاك وضعف التوجه نحو الانتاج ، مما يجعل من الهدر والتعطيل ومفاهيم توزيع الثروة هو القانون بدل أن يكون الأساس هو الكفاءة والانتاجية ، وبذلك يتم الفساد وفقاً للشرعية بإهدار موارد الوطن في انفاق استهلاكي يعتمد على توريد كل شيء ، مما يعمق الارتباط بالاستهلاك والتوسع فيه وإهدار لقيمة الادخار ودوره في صنع التنمية .

دولتنا اليوم هي دولة رعاية اجتماعية ، وليست دولة كفاية اقتصادية ، ولعلَ بقاء هذا الكم الهائل في الوظيفة العامة في بيوتهم هو أرخص اقتصادياً في توفير الاماكن والاثاث والكهرباء وكل مظاهر الاستهلاك اليومي الهائل لجيش من البطالة المُقنعة ، تعكس واقع إهدار الموارد دون أن يقابلها أي انتاج ، فممارسات الدولة الريعية تعمل على تدمير نوازع وحوافز العمل والبحث والتطوير ، والاعتماد كلياً على موارد النفط السهلة في الحصول عليها والسهلة في انفاقها .

2

مجتمعنا بحكم تركيبته ، وبتأثير أربعة عقود من الضغط أصبح يأخذ أكثر مما يعطي ، يأخذ من ثروة أنعم الله بها علينا ، فبدل أن نسخرها لمنفعة الجميع أصبحنا عبيداً لها ، إن توقفت ستتوقف الحياة ، إننا نستورد معظم مقومات عيشنا ، عودنا النظام السابق أن الدخل هو صراع على توزيع موارد النفط ، مما جعل كل قواعد العدالة الاجتماعية تنهار ، وأصبحنا في نظام اتكالي يعتمد في تحقيق مستهدفاته على مراكز القوة والكذب والتهديد وعدم الانتاجية وعدم الثقة ، نتكل على الدولة المالكة لكل شيء المستقوية على مجتمعها تصنعه ولا يصنعها .

علينا مواجهة كل ذلك ، ولعلَ فيما حدث الآن من توقف إنتاج النفط هو وخزة دبوس توقظنا من سبات الانفاق الاستهلاكي والتوسع فيه بدون ضوابط ، وبدون رؤية اقتصادية واضحة متجاهلين التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الليبي ، وعلى رأسها (البطالة ، نقص الخدمات الاساسية للمواطن ، ضعف البنية الاساسية ، تردي الحالة الاسكانية وغيرها الكثير) . كل ذلك يؤكد أن مفهوم الفساد في الدولة الريعية هو الذي ينخر في بناء الوطن وهو الفساد الحقيقي الذي علينا جميعاً اتخاذ القرار بتجاوزه حتى نكون أحراراً ، نصنع بموارد النفط مستقبل الوطن ولانكون عبيداً لهذا المورد نستهلكه حتى ينتهي فننتهي معه ، وذلك وحق الله قمة الفساد

■ المشرف العام

مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال يتوافق مع 40 معيارا دوليا

أهمية الصكوك الإسلامية في إدارة السيولة

صـ3

أزمة التحليل الاقتصادي في ليبيا

صـ5

رؤية حول إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي

صـ11

السيد المحافظ يلتقي بعثة المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

قامت بعثة من المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بزيارة إلى ليبيا باستضافة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

واستهلت البعثة مهمتها بالاجتماع مع السيد/ المحافظ ، كما تنوي البعثة الاجتماع مع مؤسسات حكومية أخرى لها علاقة مباشرة بعملية إعادة الإعمار، حيث تنوي البعثة مناقشة إمكانية انضمام ليبيا إلى المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وإمكانية مساهمته في مشاريع التنمية المستقبلية في ليبيا.

السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي ينفي ما نسبته إليه وكالة الأناضول للأنباء من تصريحات حول احتياطي البلاد من النقد الأجنبي

نفى محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد « عمر الصديق الكبير » ، ما نسبته إليه وكالة الأناضول للأنباء ، من تصريحات حول احتياطي البلاد من النقد الأجنبي ، ووصفها بأنها عارية عن الصحة ولا أساس لها على الإطلاق . وأكد السيد المحافظ ، أنه لم يدل بأية تصريحات بالخصوص ، لا لوكالة الأناضول ، ولا لغيرها من وكالات الأنباء ، أو وسائل الإعلام المختلفة الأخرى . وأعرب مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي- في بيان أصدره بالخصوص تلقت صحيفة مصارف نسخة منه - عن الأسف لقيام وكالة الأناضول للأنباء بنشر مثل هذه الادعاءات .. داعيا مختلف وسائل الإعلام المحلية والدولية إلى تحري الدقة والمصداقية فيما تنقله وتنشره من أنباء ، واحترام ميثاق الشرف الإعلامي والمحافظة عليه .

المركزي يشرع في تنفيذ دورة تدريبية بعنوان «إعداد المدربين»

بإشراف خبراء معتمدين من البنك الاسلامي للتنمية ، وفي إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين مصرف ليبيا المركزي والبنك الإسلامي للتنمية بجدة ، تم الشروع في تنفيذ دورة تدريبية بعنوان «إعداد المدربين» بفندق المهاري بطرابلس ، وتهدف الدورة إلى تأهيل الموظفين ليصبحوا قادرين على التدريب ، عن طريق تعريفهم بطرق التدريب وكسب المهارات. وقد ترشّح لحضور هذه الدورة عدد من موظفي المصارف العامة والخاصة . يذكر أن هذه الدورة ستتبعها دورة اخرى بعنوان « الصكوك الاسلامية» .

الفريق التقني لمنظومة الموارد البشرية (SAP) يعقد إجتماعاً

عَقد صباح يوم الأحد الموافق 15/09/2013م، الفريق التقني لمنظومة الموارد البشرية اجتماعه العادي للمرحلة التحضيرية لمشروع التواصل لتنفيذ منظومة (SAP) ساب، للموارد البشرية والتي تسمى(HCM) إدارة رأس المال البشري.

وتم خلال الاجتماع استعراض الخطوات التنفيذية للشروع في تركيب وتنفيذ المنظومة.

وقد حضر الاجتماع السيد/"عبد الحكيم العياشي" مساعد مدير إدارة الموارد البشرية بمصرف ليبيا المركزي، والسيد/"حمزة سباعي" مدير مشروع المنظومة (SAP)،والسيد/"الهادي الشاوش" مستشار منظومة الموارد البشرية، وكامل الفريق التقني.

يذكر أن منظومة (SAP) سوف تنقل إدارة الموارد البشرية من الوضع الحالي التقليدي الورقي إلى إدارة الكترونية ومتطورة تعمل بكل شفافية وتقرب الخدمات لكل الموظفين بجميع إدارات المصرف وتطور وتسرع من آليات وعمليات إدارة الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في علم إدارة الموارد البشرية.

مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يعقد اجتماعه السادس للعام 2013

عقد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي اجتماعه السادس للعام 2013 بمقر المصرف المركزي بمدينة طرابلس صباح يوم الخميس الموافق 2013/8/29، حيث استعرض المجلس أهم مستجدات القطاع المصرفي ، وبعض ما يُثار عبر وسائل الإعلام وفي بعض مؤسسات الدولة وأجهزتها حول شؤون مصرف ليبيا المركزي وإدارته لمالية الدولة وإشرافه على القطاع المصرفي ، وبدأ المجلس اجتماعه باعتماد بنود جدول الأعمال المقترحة من إدارة المصرف ، والتي شملت العديد من الموضوعات ، كان على رأسها اعتماد محضر الاجتماع السابق ، ثم متابعة تنفيذ القرارت ، ومتابعة أعمال اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية ، بعد ذلك تطرق الاجتماع لميثاق عمل لجنة التدقيق بمجلس الإدارة ، والتي تمّ تشكيلها في إطار التزام مصرف ليبيا المركزي بتطبيق معايير الحوكمة الدولية لضمان استقلالية إدارة المراجعة الداخلية ، لتكون تبعيتها مباشرة لمجلس الإدارة ، وقد تم تسمية رئيس لتلك اللجنة التي تتكون من عضوين من داخل المجلس إضافة لعضو أو عضوين آخرين من خارجه ، كما ناقش المجلس مذكرة خاصة بتطوير إدارة البحوث والإحصاء ، حيث تمّ تكليف أحد أعضاء المجلس بالتّواصل مع بعض المؤسسات الدولية لنقل خبرة تلك المؤسسات وتجاربها والإفادة منها في مجال تطوير الإدارة ورفع كفاءتها .

كما نظر المجلس في بعض المذكرات المعروضة من قبل إدارات المصرف ، منها مذكرات مقدمة من إدارة الرقابة على المصارف والنقد ، وأخرى من إدارة الشؤون الإدارية ، كما استعرض المذكرة المعروضة من قبل اللجنة المشكلة بشأن إصدار العملة المعدنية الجديدة ، وناقش التصاميم المقترحة ، وتم اعتماد المناسب منها ، كما تابع المجلس المستجدات في ملف شركات الصرافة وناقش إجراءات عملية لحل الإشكالات الناجمة عن تطبيق مبدأ القرعة بين الطلبات المقدّمة ، كما وافق المجلس على زيادة حصة مصرف ليبيا المركزي في برنامج تمويل التّجارة العربية ، إضافة لمناقشة الإطار العملي الذي سيقترحه مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية الليبية وآليات التعامل مع قانون الضرائب الأمريكي فيما يتعلق بحاملي الجنسية الأمريكية المزدوجة.

وفي ختام الإجتماع قرر المجلس عقد اجتماعه التالي في الفترة القريبة القادمة لمتابعة ملفات التطوير وخططه التي شرع المصرف في تنفيذها الفترة السابقة ، وتقييم ما تم تنفيذه منها .

المركـــزي يقيـم ندوة حول قانون (فاتـــكا)

وسط حضوراً نوعياً هاماً شمل السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي وعدد من مدراء الإدارات والمصارف التجارية التابعة له وبمشاركة خبراء دوليين عن مكتب ايرنس اندينك للمحاسبة والاستشارات الدولية إلى جانب أعضاء من اللجنة المالية بالمؤتمر الوطني العام أقيمت صباح الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٩/١٨م بقاعة فندق كورنتيا بطرابلس ندوة حول القانون الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية "فاتكا" حيث قدم الخبراء شرحا وافيا عن المحاور المتصلة بالقانون والتي تناولت كيفية التعرف على العملاء – وعملية إصدار التقارير – والاقتطاع ... ؛ وتخلل الندوة نقاشا دار بين السادة مدراء المصارف والخبراء تركز حول سبل وآثار تطبيق القانون في القطاع المصرفي الليبي .

أهمية إعداد قانون الصكوك الإسلامية وأهمية الصكوك في ادارة السيولة

الدكتورة/ خولة فريز النوباني

الصكوك هي وثائق مالية متساوية القيمة، تصدر بعملة البلد المصدر لها أو بالعملات الأجنبية عن طريق الاكتتاب العام أو الخاص، وهي تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. وتتميز الصكوك الاسلامية بأنها أداة استثمار قائمة على أصول حقيقية يؤدي إلى تخفيض المخاطر عبر ربط القطاع المالي بالقطاع الاقتصادي، وقد يكون التركيز على هذه الميزة وتنحية غيرها من الميزات كافيا للفت النظر لأهمية هذه الأداة الاستثمارية وخصوصيتها مقارنة مع الأدوات التقليدية ذات العوائد الثابتة.

لقيت هذه الأداة اهتماما من الدول العربية والأجنبية والتي قامت بدورها بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية لفتح المجال أمام الاستثمار بالصكوك الإسلامية مما بات أمرا واقعا وملفتا، حيث أقر قانون الصكوك الأردني ومن ثم المصري وكذلك التونسي وفي هونج كونج أيضا تم فتح المجال للصكوك الإسلامية عبر تشريعات تمكنه من الدخول إلى دائرة الاستثمار فيها ، وسبق ذلك تشريعات في بريطانيا وفرنسا ودول من شرق آسيا على رأسها ماليزيا كل من هذه الدول وغيرها رأى في الصكوك الإسلامية مجالا مشجعا للاستثمار وتمكين المؤسسات المالية من الاستفادة منها وعليه فان لهذه الأداة وهجها الخاص .

وقد بلغت قيمة الاصدارات حول العالم والتي تصدرت ماليزيا غالبيتها 66 مليار دولار منذ بداية عام 2013 و بلغ اجمالي الصكوك 121 مليار دولار لعام 2012 ومن المتوقع أن يبلغ 292 مليار دولار في العام 2016.

بعض الدول رأت في الصكوك أداة للاستثمار ذات عوائد مجزية إذ وصلت عوائد بعض الاصدارات إلى 25٪ والبعض الآخر رأى فيها توظيفا للسيولة بحيث يمكن اشراك قطاعات متعددة فيها بما يحقق تشاركية حقيقية بين قطاعات المجتمع المختلفة ، ودول أخرى كبريطانيا على سبيل المثال وجدت في الصكوك أداة لجذب السيولة من المواطنين المسلمين والذين يوازي عددهم عدد المواطنين في دول الخليج العربي بحسب الاحصائيات

بالإضافة إلى جذب السيولة من خارج بريطانيا أيضا ناهيك عن دور ذلك في انعاش الاقتصاد .

ولا شك أن توفير بيئة تشريعية مناسبة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية يعمل على تطوير سوق راس المال و مواكبة الأسواق المجاورة وتعزيز التنافسية بالمقارنة مع الأسواق الناشئة الأخرى .

ناهيك عن أن البعد الاستثماري الفريد المتوافر في الصكوك الإسلامية يجعلها أداة مناسبة للاستثمار وفقا للشريعة الإسلامية مما يجنب المستثمرين الباحثين عن مثل هذه النافذة الاستثمارية ويلات الديون وخدمة الديون، والدول التي تتواجد فيها المؤسسات التمويلية الإسلامية تحتاج لمثل هذه الأداة لتوظيف واستثمار السيولة الموجودة لدى هذه المؤسسات بدلا من تجميدها .

وتمتاز صكوك التمويل الاسلامي بنمط خاص من العلاقة بين العائد والمخاطرة يضعها في وضع تنافسي مميز بالمقارنة مع الاسهم من جهة وأدوات العائد الثابت من جهة أخرى، وهي بذلك تلبي حاجة استثمارية خاصة لتطوير فرص تنويع المخاطر لدى مدراء المحافظ وبذلك فان توفير البيئة التشريعية المناسبة للإصدار والإدراج والتداول يساهم في تحقيق هذا البُعد بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى .

إن الصكوك تتميز بأنها تقوم على هياكل متعددة ومنها المشاركة التي من الممكن أن يندمج فيها القطاع العام والخاص وبالتالي تتحقق المنفعة على صعيد تمويل المشاريع الإستراتيجية في الدولة وإدماج قطاعات متعددة فيها عن طريق التشاركية في العوائد مما يجعل البعد الاستثماري ذا طابع وطني متعاون .

بالإضافة إلى ما سبق فان الصكوك الإسلامية تعتبر أداة استثمارية تمويلية للمشاريع الرأسمالية الضخمة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية ولذلك فإنها مناسبة لمشاريع الطاقة والاتصالات والمواصلات وغيرها مما تحتاجه بلادنا حاليا ولسنوات قادمة .

إن العمل على اقرار قانون لصكوك التمويل الإسلامية يعتبر حاليا حاجة ملحة للدول الغربية ناهيك عن الدول الإسلامية التي إما أن تكون بحاجة للسيولة أو توظيف السيولة العالية فيها ، ونظرا لأن الصكوك الإسلامية في بعض الدول تُعد من أدوات السياسة النقدية فان البنوك المركزية التي تسعى لاستغلال هذه الأداة لا يمكن أن تقوم بتفعيلها دون مظلة قانونية مرنة .

إن الصكوك الإسلامية تتمتع بآجال متعددة وبذلك فقد استغلتها البحرين على سبيل المثال لإدارة السيولة فيها عبر صكوك السلم قصيرة الأجال واستغلها البنك المركزي السوداني كأداة للسياسة النقدية من الممكن الاعتماد عليها في ظل نظام نقدي مؤسلم بالكامل .

إن أهم تحد يواجهه التمويل الإسلامي اليوم هو تذليل البيئة القانونية والتشريعية حتى تكون البيئة مناسبة لأدواته وعلى رأسها الصكوك الإسلامية التي تحتاج لعدة أطراف وعقود لإصدارها بالإضافة للتأكد من موافقتها للشريعة الإسلامية من الإصدار حتى الإطفاء ولا يمكن لذلك أن يتحقق دون وجود بيئة تشريعية وطنية شفافة تضمن لكافة الأطراف حقوقها وتسعى وبعدالة لفتح المجال أمام أدوات التمويل الإسلامي لأخذ فرصتها خاصة الصكوك الإسلامية التي توازي السندات مع فارق جوهري في تكوينها .

لقد سارعت بعض دول في شمال أفريقيا من أجل اقرار هذا القانون نظرا لإدراكها بأن البنية الرئيسية في سلامة الإصدار والتداول للصكوك الإسلامية لا بد وأن تسبقها مظلة قانونية بالإضافة لتعليمات وأنظمة مرنة قادرة على استيعاب المستجدات في صناعة المال الإسلامي ، آملين أن تنضم باقي الدول لمثل هذه الخطوات الرائدة.

إعلان

مصرف ليبيا المركزي

عن مناقصة عامة

يعلن مصرف ليبيا المركزي عن إجراء مناقصة عامة للقيام بأعمال النظافة، وأعمال الضيافة لمقرات المصرف بطرابلس، (المبنى الرئيسي- مبنى غوط الشعال- مبنى إدارة الرقابة على المصارف والنقد- مبنى إدارة البحوث والإحصاء- مبنى وحدة المعلومات المالية الرئيسية).

فعلى الشركات المتخصصة في مجال النظافة وأعمال الضيافة والراغبة في الاشتراك في هذه المناقصة التقدم بطلباتها إلى مصرف ليبيا المركزي، وذلك وفق كراسة الشروط المعدة في هذا الخصوص.

الخسائر المؤثرة على استمرارية الشركات

محمد بشير البرغثي

لا يمكن تأسيس شركة أياً كان شكلها القانوني من دون أن يكون لها رأس مال مكتتبٌ فيه بالكامل لا يقل عن الحد الأدنى الذي يصدر بتحديده قرارٌ من مجلس الوزراء على ألا يقل المدفوع منه عن 30٪ من قيمة رأس المال النقدي المكتتب فيه، كما لا يمكن للشركات أياً كان شكلها القانوني مواصلة نشاطها إذا انخفض رأسمالها عن حدٍ أدنى معينٌ بنص القانون.

ففي المادة 31 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري تناول القانون حالة إنخفاض رأسمال شركة الأشخاص نتيجة الخسائر فنص على أنه»إذا نقصت قيمة أصول الشركة عن أقل من نصف رأس مالها نتيجة الخسائر المثبتة في قوائمها المالية، وجب على المدير أو المديرين أن يدعوا الشركاء للإجتماع بغرض حل الشركة، أو مواصلة نشاطها بعد إعادة رأس المال إلى ما يزيد على النصف على الأقل». أما بالنسبة لشركات الأموال، فقد نصت المادة 152 من القانون المذكور على أنه «عندما يتبين أن رأس مال الشركة قد نقص بمقدارٍ يزيد على ثلثه نتيجة خسائر وجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية غير العادية للإنعقاد على وجه السرعة لاتخاذ التدابير المناسبة.....

وإذا تبين خلال السنة المالية التالية أن الخسائر لم تنزل إلى أقلَّ من الثلث فعلى الجمعية العمومية التي تنظر ميزانية تلك السنة أن تقرر تخفيض رأس المال بنسبة الخسائر التي ثبت حصولها وإلا كان على مجلس الإدارة وهيأة المراقبة أن يستصدرا أمراً من المحكمة بتخفيضه بمقدار الخسائر المثبتة في الميزانية.وللمحكمة أن تأمر بتخفيض رأس المال بناءً على قرارٍ تُصدره بعد أخذ رأي النيابة العامة، وعلى مجلس الإدارة أن يقوم بقيد القرار في السجل التجاري.»

أما المادة 248 من القانون فقد أجازت للمحكمة أن تقرر تصفية الشركة تصفيةً إجبارية بناءً على طلبِ أي ذي مصلحةٍ في عدة حالات من بينها زيادة مجموع خسائر الشركة عن 75٪ من مجموع رأسمالها إلا إذا قررت الجمعية العمومية للشركة زيادة رأس مال الشركة فوراً إلى ما لا يقل عن ثلثي رأس المال المكتتب فيه.

ولا شك أن حرص المشرع على عدم انخفاض رأس مال الشركة عن الحد الذي قرره إنما جاء من باب الحرص على حمايةً مصالح دائني الشركة باعتبار أن رأس المال هو الحد الأدنى من الضمانات المتاحة للدائنين، إذ في حال استمرار الشركة في ممارسة نشاطها رُغم إنخفاض رأسمالها نتيجة الخسائر فإن ذلك لا يمكن أن يكون إلا على حساب مصلحة الدائنين.

ويقع على عاتق المحاسب القانوني واجب التنبيه على هيآت الشركة باتخاذ إجراءات تصحيح الوضع فإن لم تبادر إلى ذلك كان عليه التحقق من مدى تأثير الخسائر المحققة على قدرة الشركة على الإستمرار وتضمين تقريره - في فقرة الرأي - ما يشير إلى ذلك، حمايةً لمصلحة الطرف الثالث.

ومع ذلك، فإن بعض الشركات تجاوزت خسائرها المتراكمة الحد المقبول من دون أن تتخذ هيآتها الإجراءات الواجبة لتصحيح أوضاعهارُغم الإشارات الصريحة التي أفصح عنها تقرير المحاسب القانوني في الخصوص، ليس ذلك فحسب بل إن خسائر إحدى الشركات تفاقمت من سنةٍ إلى أخرى حتى تجاوزت قيمة حقوق الملكية فيها من دون أن تحرك هيآتها ساكناً ومن دون أن يتدخل الدائنون لتدارك أوضاعهم وتفادي تفاقم المخاطر المحيطة بهم.

لا يمكن للدائن الإعتباري كمصلحة الضرائب أو صندوق التقاعد أو المصرف أن يتحجَّج بعدم العلم بما آل إليه وضع الشركة خصوصاً وأن الشركة مُلزمةٌ بمدِّه بنسخةٍ من قوائمها المالية، أما الدائن الطبيعي فقدهيأ له القانون فرصة متابعة حالة الشركة من خلال إلزامها بإيداع محاضر اجتماعات جمعيتها العمومية وتقارير مجلس الإدارة وهيأة المراقبة ومحاسبها القانوني وقوائمها المالية السنوية المعتمدة لدى إدارة السجل التجاري خلال عشرة أيامٍ من تاريخ اعتمادها من الجمعية العمومية تنفيذاً لحكم المادتين رقمي 211 و237 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.

ولأن بعض الشركات لا تلتزم بعقدِ اجتماعاتِ جمعياتها العمومية، ما يتعذر معه على الدائنين التنبه إلى تدهور أوضاعها المالية ويفوّت عليهم فرصة اتخاذِ إجراءاتٍ استباقية للتقليل من حجم المخاطر التي قد تطالهم، فلعلَّه يكون واجباًعلى الجهات المنوط بها أمرُ تجديدِ رخصِ نشاط الشركات وقسم السجل التجاري وغرفة التجارة والصناعة والزراعة أن تتحقق من انتظام عرض القوائم المالية السنوية وتقرير المحاسب القانوني بشأنها على الجمعيات العمومية للشركات في المواعيد المحددة قانوناً، ونشرها، وفقاً للآلية التي تقتضيها التشريعات ونظم عمل الشركات، درءاً للمخاطر التي تلحق بالدائنين جراء مواصلة الشركات الخاسرة نشاطها بالمخالفة لأحكام القانون.

أوراق اقتصادية رقم (9)

أزمة التحليل الاقتصادي في ليبيا

د.محمد عبدالجليل أبوسنينة

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الذي شهدت نظرياته تطوراً ملحوظاً خلال القرون الأربعة المنصرمة ، ولا يزال البحث والتطوير في مختلف مجالات علم الاقتصاد مستمرا ومتجددا كما هو الحال في بقية العلوم الأخرى . ورغم أن علم الاقتصاد من العلوم التي تبحث في السلوك البشري والمجتمعي وأداء الوحدات الاقتصادية ويعمل على تقنين هذا السلوك وعقلنته بغية تفسيره والتنبؤ بقيمة وإتجاه المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن هذا السلوك في المستقبل ، وهو ديْدنِ الباحثين في هذا العلم ، في كل زمان ومكان ، إلا أن أهمية التحليل الاقتصادي تزداد في أوقات الأزمات ، وعندما تتعرض المجتمعات والدول لنقص في الموارد ولمشاكل إقتصادية تنتهي بها إلى أزمة.

ولهذا من الأهمية بمكان تسليط الضوء على أهمية التحليل الاقتصادي ،والتعرّف على المشاكل التي يواجهها ، ومدى إدراك المحلّلين الاقتصاديين ، أو من يسمّون أنفسهم هكذا، لأصول التحليل الاقتصادي ومدى إمتلاكهم لمقومات المحلل الاقتصادي والتزامهم بأساليب عرض الأفكار والآراء وبمناهج البحث العلمي المعتمدة والتي يعّول على نتائج ما تتناوله من قضايا في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول والمجتمعات .

وعندما يفتقر التحليل الاقتصادي ، والمحلل الاقتصادي ، لأسس وأدوات التحليل ومتطلباته ، وعندما تلتبس طرق عرض الأفكار وأساليب التعبير عنها لدى من يتولّون التحليل الاقتصادي ،وعندما يختلط الخطاب الإعلامي بالخطاب الاقتصادي ويغيب نمط التفكير الاقتصادي الواضح عند من يتعاطون التحليل ، يصبح التحليل الاقتصادي في أزمة.

ولعله من المفيد تسليط الضوء ، باختصار شديد ، على طرق عرض الأفكار والآراء الاقتصادية، حتى يمكن تقدير مجال التحليل الاقتصادي وحدوده ، وما يواجهه من تحدّيات . هناك طريقتان في عرض الأفكار والآراء والتعبير عنها ،والتي ينبغي أن يدركهما المحلل أو المتناول للقضايا الاقتصادية.

الطريقة الأولى : وتُعرف بالعرض الموضوعي Positive statements وهي التعبير الذي يتناول الواقع وحده ،والذي يمكن التثبت منه بالدليل الذي يؤيده أو يفنده ،ومن تم الوصول إلى نتيجة بأن هذا التعبير أو هذه الآراء صحيحة أو غير صحيحة ، أما الطريقة الثانية : فهي التي تعتمد الصيغ والبيانات المعيارية statements normative ، وعادة ما تتضمن كلمات مثل «يجب» أو «ينبغي» . وهي تعكس إلى حد كبير رأي الفرد أو مواقف الناس الأخلاقية أو الإنسانية أو الشعورية تجاه قضية معينة. وهي ، بمعنى آخر ، تُعبّر عما يراه فرد أو جماعة أنه من الواجب القيام به ، كالقول مثلاً : يجب توزيع الأموال على الناس، أو يجب زيادة قيمة العملة الوطنية، أو يجب أن تتخلى المصارف عن ديونها لدى المؤسسات والشركات ، أو ينبغي توزيع مساكن على الناس ، وغيرها. هذه الآراء تكون في الغالب مبنية على اجتهادات وتقديرات وقيم تنبعث من تصورات وأراء قائليها حول الأهمية النسبية لقضية معينة «Value judgment» وهذه الآراء أو المعلومات أو البيانات المعيارية تؤسس على نظرة ذاتية فيها معنى «الجيد والسيء» ومعنى «الصواب والخطأ «.

والبيانات والآراء المعيارية يدخل فيها ما يوصف بالتفكير الرغبي wishful thinking، والبيانات المعيارية أو الآراء التي تستند على نظرة ذاتية ،لا يمكن التثبت منها بالرجوع إلى الواقع الفعلي والنظر إليه . وعندما ينشأ خلاف حول هذه الآراء ففي الغالب تسوى بالاقتراع أو التصويت عليها.

وفي هذا الصدد نقول بان التفكير العلمي السليم ، والبحث العلمي ، يقتصر على القضايا الموضوعية ، أي يتناول المسائل والقضايا التي يمكن أن تؤيد أو تُفند بالملاحظة والمشاهدة الفعلية في الواقع ، وهنا نحن لا نتكلم عن النواحي الإيمانية التي تستوجب الإيمان بالغيب . وبمفهوم المخالفة لا يتناول البحث العلمي ، بصفة عامة ، المسائل والقضايا المعيارية.

ونرى أن ما يغلب على طرح واستعراض القضايا والمسائل الاقتصادية في ليبيا في الآونة الأخيرة ، عبر وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية وغيرها ، هو أسلوب الصيغ والبيانات المعيارية،ولا يتعدى ما يطرح من أفكار وآراء مجرد تصورات وأراء قائليها حول الأهمية النسبية لقضية معينة value judgment ، وحتى ما يطرحه ويتناوله الساسة ومتخذو القرار ، حول القضايا الاقتصادية في ليبيا ، لا يتعدى كونه تفكير رغبي wishful thinking .

وتتحدد ملامح أزمة التفكير والتحليل الاقتصادي في الحالة الليبية ، في أوجه عدة يمكن إستعراضها على النحو التالي:-

ينبري للتحليل الاقتصادي ويتصدر للقيام به من ليس من أهله، ممن يتعاطون القضايا الاقتصادية الراهنة في ليبيا بخلفيات إقتصادية مشوشة، وهم أنصاف الاقتصاديين .

يُحجم أساتذة الاقتصاد من الرعيل الأول والجيل الثاني في الكثير من المناسبات عن الخوض في تناول القضايا العامة ، متأثرين بممارسات النظام السابق الذي كان يؤوِّل الآراء والأفكار التي تخرج عن نمط أسلوب التفكير الذي كان سائداً ولم يأخذ بالكثير من نتائج الدراسات الاقتصادية التي أعدت حول مختلف القضايا التي تواجه الاقتصاد الليبي ، مما ولّد إحباطا كبيرا لدى هؤلاء الأساتذة.

ضعف مستوى التحصيل العلمي لدى بعض خريجي كليات وأقسام الاقتصاد بالجامعات الليبية نتيجة للخلل الذي يعاني منه النظام التعليمي في مختلف المراحل ، مما يفضي إلى تخريج أنصاف مؤهلين غير قادرين على توظيف أدوات ووسائل التحليل الاقتصادي التوظيف السليم عند تناول مختلف القضايا والمسائل الاقتصادية.

نقص البيانات والإحصائيات حول المسائل الاقتصادية ،ورغم تعدد الجهات التي تنتج هذه البيانات إلا أن المعلومات الإحصائية لا زالت تشوبها العديد من النواقص ، كما هو الحال بالنسبة للبيانات المتعلقة بمعدلات البطالة والتضخم والمستوى العام للأسعار في ليبيا . وهناك الكثير من البيانات الاقتصادية الهامة لم تعد تُنشر مثل الحسابات القومية ، التي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لأغراض التحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية.

الكثير من أساتذة الاقتصاد لا يترجمون أفكارهم غالباً إلا في شكل رياضي أو قياسي مما يتعذر عليهم القيام بذلك في غياب البيانات الإحصائية وعدم القدرة على تطوير النماذج الاقتصادية القياسية بشكل دقيق ومحدد .

تكّييف أو توظيف بعض القضايا الاقتصادية لخدمة أغراض توجه سياسي أو أيديولوجي مُعيّن ، مما يحيد بالتحليل الاقتصادي عن الموضوعية والحياد . بل إن هناك من يتبنّى موقف معين تجاه قضية اقتصادية معينة لا لشيء إلا لغرض تحقيق أهداف محددة أو كنوع من الدعاية الرخيصة للوصول إلى غاية في نفسه .

عدم مواكبة الكثيرين ممن يتعاطون التحليل الاقتصادي للتطور الذي يشهده علم الاقتصاد ، وعدم إدراكهم أن التغيرات الفنية والاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في السلوك الاقتصادي ، حيث تفقد الافتراضات حول السلوك الإنساني ، التي كانت تستخدم كأساس للتنبؤ خلال فترة من الزمن ، قابلية الاعتماد عليها إذا ما تغير المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، على سبيل المثال قيام الدولة بدفع تعويضات البطالة والاستمرار في تقديم الدعم المادي للأفراد بدون مقابل ، قد يؤدي إلى تفضيل العامل البطالة على العمل بأجر منخفض الذي يقل كثيراً عن تعويض البطالة .

ومن القضايا التي تحتل مكان الصدارة بين مختلف القضايا والمسائل الاقتصادية في ليبيا في الوقت الراهن : الدعم السلعي والنقدي ، الصيرفة الإسلامية ، سعر صرف الدينار الليبي ، التعويضات النقدية والمكافآت ، الميزانية العامة للدولة، أنماط الإنفاق العام، مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل ، السياسات الاقتصادية الملائمة في المرحلة الراهنة ، تحسين مستوى المعيشة، دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وكيفية تفعيله ، القوانين والتشريعات الاقتصادية ، محاسبة ومراجعة الأموال العامة ، مكافحة الفساد ، هوية الاقتصاد الليبي ، ولا شك أن هذه القضايا والمسائل ذات أبعاد اجتماعية وقانونية وثقافية ، وهي تُشكل مجالاً واسعاً للبحث والتحليل ، والتي ينبغي أن يضطلع فيها أساتذة الجامعات بدور كبير لتسليط الضوء عليها وعرضها بشكل علمي وموضوعي رغم ما يكتنف عرض مثل هذه الموضوعات من صعوبات أما لعدم توفر البيانات اللازمة حولها وللعديد من الأسباب الأخرى على النحو الذي تم التطرق إليه في معرض حديثنا عن ملامح أزمة التحليل الاقتصادي في ليبيا ، وهذه الأسباب هي مبعث إختلاف الرأي حولها.

((وتُشكل مسائل السياسة الاقتصادية Economic Policy المجال الرئيسي لظهور الخلاف في الرأي بين الباحثين في الاقتصاد .ويرجع ذلك إلى أن بيانات السياسة الاقتصادية ، وأولويات السياسة الاقتصادية وما يلحق بها من برامج إقتصادية هي في الغالب ذات صيغ معيارية وبها الكثير من الاجتهادات التقديرية . وتتولى الحكومة تحديد السياسة الاقتصادية المناسبة ، حيث من وظيفة المسؤولين عن إدارة الدولة أن يقرروا ما يرونه الأنسب والأكثر ملاءمة إزاء عدة بدائل أو إجراءات ممكنة . ودور الباحث الاقتصادي في رسم السياسة هو أن يعمل بمنزلة مستشار يُوَظف معارفه التخصصية لتزويد متخذي القرار بتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للإجراءات والاقتراحات المدرجة في السياسة الاقتصادية التي يراد تطبيقها . ويختلف الباحثون في الاقتصاد حول هذه الإجراءات على أساس ما هو أفضل ، من وجهة نظرهم الشخصية ، كما قد يختلفون حول الأولويات في السياسة الاقتصادية ، وقد يكون الاختلاف في تفسير بعض القضايا الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة لموضوع سعر صرف العملة الوطنية وتعديله من عدمه ، والموقف منه ، وذلك على سبيل المثال ولغرض التوضيح . وعندما يُبيّن الباحث الاقتصادي رأيه حول ما هو أفضل في المسائل الخلافية ، فإنه يكون قد خرج من مجال التحليل الاقتصادي وأخذ يصدر تقديراً إجتهادياً)).

وبالرغم من أنه من حق الجميع تناول مختلف القضايا والموضوعات التي تهم الناس وذات العلاقة بالشأن العام ،وأنه من حق كل فرد أن يتبنى وجهة النظر التي يراها مناسبة ،وأن يعرضها عبر مختلف وسائط العرض ، إلا أنه في المسائل الاقتصادية الحساسة وذات الطابع التخصصي لا يعتد إلا بما يتم التوصل إليه من خلال التحليل الاقتصادي السليم والمؤسس على مناهج بحث واضحة وصحيحة. ومع ذلك وعلى الرغم من حدة وخطورة الأوضاع الاقتصادية في ليبيا ، في هذه المرحلة الانتقالية ، فإننا لا نكاد نسمع أصوات رجال الاقتصاد من أساتذة الجامعات من الرعيل الأول الذين كانت لهم اليد الطولى في تخريج الأفواج المتلاحقة من الاقتصاديين والماليّين ، وبذلك صار المجال مفتوحاً لغير المتخصصين ولتجّار السلع وتجّار العملات ، فهم يغرّدون والاقتصاديون صامتون.

الذكـــاء المالـــي ومحـــدداتـــه

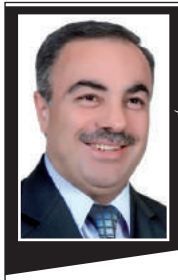

د. سامر مظهر قنطقجي

يتم إعداد البيانات المالية دورياً، والأصل أنها تمثل الواقع من حيث تسلسل أحداثه الاقتصادية التي وثقتها دفاتر المنظمة المُعِدة لهذه البيانات، لتصبح بعد المعالجات المحاسبية تقارير مالية قابلة للتدقيق ومن ثم النشر.

يستخدم المحاسبون والماليون بيانات وتقديرات محددة لبعض الحسابات وصولاً لنتائج ختامية يُعبّر عنها بالمركز المالي. ويساعد تعدد أنواع المحاسبة كمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية بتوليد بيانات وعناصر يمكن تحويلها إلى خطط تعبر عن توقعات مستقبلية.

تُعبّر التقارير المالية عن وجهة نظر المنظمة مُمثلة بمديرها المالي الذي يلتزم بسياسة إدارته التنفيذية ومجلسها، لكن عندما يقرؤها الآخرون تعكس وجهة نظر أولئك القُرّاء كل حسب اختصاصه وزاوية اهتمامه، وعندئذ يبدأ تشكّل رقابة السوق.

وتمثل المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة والمعايير المالية سواء منها الدولية أو التي تصدر عن هيئات خاصة مثل AAOIFIومثيلاتها، وضعاً وسيطاً بين وجهتي النظر المذكورتين، فهي تعكس الأصول المهنية محققة المصالح المشتركة للمستفيدين من البيانات المالية سواء على مستوى البيئة المحلية ممثلة بمؤسساتها، أو على مستوى الأسواق الدولية ومنظماتها. لكن إشكالية تطبيق المعايير بين الإلزامية أو بقائها إرشادية، تبقى قضية مؤثرة في مدى فعاليتها.

وتضاف إشكالية عدم حياد الشركات المشاركة بوضع المعايير، كفعل شركة المحاسبة (أرثر اندرسون) المسؤولة عن فضائح شركتي «أنرون» و «وورلدكوم» العملاقتين،فضلاً عن تعبير بعض تلك المعايير عن مصالح تلك الشركات العملاقة.

ويضاف عدم التطبيق من قبل بعض من أسهموا بوضع المعايير (ومنها الشرعية) بل للأسف هم أكثر الخارجين عنها في ممارساتهم الرقابية.

إن التجمعات المهنية وما يصدر عنها ليست ابتكاراً حديثاً، فقد عبّر النويري عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAPالتي عُرفت في سنيّ القرن الماضي، عندما وضع أصول المحاسبة منذ حوالي سبعمائة سنة، قال: «كيفية المباشرة وأوضاعها وما استقرت عليه القواعد العرفية والقوانين الاصطلاحية» (نهاية الأرب في فنون الأدب، ص 194)، ثم أقرّ بأول مجمع محاسبي مهني، بقوله: «لقد حصل الاجتماع لجماعة من مشايخ أهل الصناعة ممن اتخذها حرفة من مبادئ عمره إلى أن طعن في سنّه»(نهاية الأرب في فنون الأدب، ص 305).

وذهب النويري إلى أبعد من ذلك، عندما طلب من المحاسب اقتراح ما يراه نصحاً وتوضيحاً، بوصفه الأكثر إدراكاً لما جرى ثَبتْه في دفاتره خلال العام. لذلك يُناط به تقديم مقترحات، وهي حسب قوله: لا يمكن ضبطها، إلا أنه مهما اقترح مما يكون سائغ الاقتراح ممكن العمل، لزم الكاتب عمله (نهاية الأرب في فنون الأدب، ص 297). وهي تشبه اليوم ما نسميه بالإيضاحات والتي ليس لها شكل أو إفصاح محدد تجاه نواحي محددة.

كما اُشتهر مجلس أبي حنيفة الفقهي حيث تُناقش المسائل فيه بعد جلسات عصف ذهني جماعي يضع فيها الأحكام والقواعد الناظمة.

فما هو الذكاء المالي؟ وكيف نميز غثّه من سَمينه؟

هناك من يرى أن الذكاء عضوي حيث للعوامل الوراثية دورٌ فيه، وهناك من يراه تفاعلاً بين العوامل الاجتماعية والفرد نفسه، وهذا مُحِددٌ يُضفي الذكاء على الأفراد، ومن تلك العوامل القدرة على فهم اللغة والقوانين والواجبات السائدة.. الخ، وهناك من اعتبر آثار السلوك بمثابة حاكم على ذكاء الأفراد. لذلك إن تعلّق الذكاء بالعوامل الوراثية كان فطرياً، وإن تعلّق بالعوامل الاجتماعية كان مُكتسباً، والاكتساب يكون بالتعلم عن طريق التلقين، أو يكون ناجماً عن الممارسة.

أما آثار الذكاء فتكون بنجاح الفرد الذكي في دراسته، وبفصاحته، وسرعة تفكيره، وكذلك بابتكاره لتطبيقات جديدة وأدوات جديدة تساعده وتساعد غيره على التكيّف مع مشكلات الحياة وظروفها المستجدة بوصفها بيئة عامة أو بيئة عمله.

وعليه فالذكاء المالي هو قدرة الفرد على فهم وتعلم الشؤون المالية والتعبير عنها وإجادة التفكير فيها وبتحليل نتائجها وإدراك آثارها. ويضاف لذلك مدى قدرته على التفاعل والتعامل مع الآخرين بحصافة لأن التعاملات المالية لا تتم بمعزل عن الآخرين.

وبناء عليه فالذكاء يكون متمثلاً:

- في قراءة ما وراء الأرقام، وهو ما نُعبّر عنه بالتحليل المحاسبي، والمالي، والفني، والأساسي، والشرعي.
- ونجده كامناً في تقارير المحللين، والمدققين، والمراجعين، وضمن الدراسات الإحصائية والتفسيرية.
- وفي تطوير وابتكار الأدوات المالية المفيدة وما شابهها.
- كما تعتبر المعايير المالية والمحاسبية والشرعية ومعايير المراجعة ومعايير الأخلاق، التي طُورت بالممارسة والاستنباط معاً، وصارت شكلاً من أشكال الذكاء الجماعي.

لكن متى يتحول الذكاء إلى وبال؟

إن اختفاء محددات الثوابت الفكرية التي تمنع العقل من الجنوح عن جادة الصواب، يجعلنا نتحول من الذكاء إلى الاحتيال وكلاهما دهاء. والحِيل (بكسر الحاء) حسب الصّحاح، اسمٌ من الاحتيال، وفي لسان العرب، الحِيلة والقُوّة، وذلك هو الحِذْقُ وجَوْدَةُ النظر والقدرةُ على دِقّة التصرُّف، وهو أيضاً المطالبة بالشيء بالحيل.

أما الاحتيال اصطلاحاً فعرّفه الشاطبي بأنه تقديم عمل ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعي وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر، فمآل العمل فيها خَرم قواعد الشريعة.

والاحتيال قانوناً حسب المادة 641 من قانون العقوبات السوري هو كل من حمل الغير على تسليمه مالاً منقولاً أو غير منقول (...) فاستولى عليها احتيالاً: إما باستعمال الدسائس، أو بتلفيق أكذوبة أيدها شخص ثالث ولو عن حسن نية، أو بظرف مهّد له المجرم أو ظرف استفاد منه، أو بتصرفه بأموال منقولة أو غير منقولة وهو يعلم أن ليس له صفة للتصرف بها، أو باستعماله اسماً مستعاراً أو صفة كاذبة. وتطبق العقوبة على المحتال نفسه كما تطبق على من حاول ارتكاب هذا الجرم.

لكن هل تحيّن وتصيّد الفرص ولو أطاحت بالآخرين مهما كان عددهم أفراداً ودولاً، ذكاءٌ أم تحايلٌ؟ وهل فعل الثري (سوروس) الذي وُصف بأنه «الرجل الذي أَفلَسَ بنك بريطانيا العظمى» ذكاءً أم تحايلاً؟ (الحكماء وتقلبات الأسواق، تشارلز موريس، ص 32).

وهل عمليات غسيل الأموال التي يقوم بها مجرمون دهاة إلا جرائم مالية؟ فهم يحتالون على النظم والقوانين ليسرقوا أموال الشعوب مستعينين بأنظمة المؤسسات المالية وبمصرفيين وماليين دهاة.

إن الحيل ليست بدعاً حديثة العهد، بل عرفها الفقه الإسلامي ومارسها عديدون، وأُلّفت كتب تحمل هذا الاسم. وقد تصدى الفقهاء لتلك الحيل لمنع انتشارها حتى لا تُفسد حياة الناس وتخرب اقتصادهم ومعاملاتهم. ولأجل ذلك نشأت مهنٌ جديدةٌ تتصدى لتلك الأعمال كالمحققين الماليين ومعتمدي مكافحة غسيل الأموال ليكملوا عمل المدقق المالي ومراجع الحسابات والمدققين الداخليين.

وعلى ذلك، التطور المالي كان موجودا وبشكل يكاد يعدل ما نحن عليه الآن! والاحتيال كان موجوداً وبشكل يكاد يعدل ما نحن عليه الآن أيضاً.

أمام ذلك قامت الهيئات مصدرة المعايير بإلحاق معايير الأخلاق بمعاييرها، لكن رغم ذلك مازالت قضية التطبيق قضية تتراوح بين الذكاء والاحتيال. فماذا بقي أن يُفعل؟

بالعودة إلى فضيحة السوق الأمريكية المتعلقة بشركتي «أنرون» و «وورلدكوم» حيث قرر مجلس الشيوخ الأمريكي تطبيق رقابة صارمة على شركات المحاسبة لدورها في تلك الفضائح وضرورة إصدار قانون يشدد عملية الإشراف على تدقيق الحسابات من أجل ضمان نزاهة حسابات الشركات واستعادة ثقة المستثمرين وتصحيح وتنظيم مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويدلّ هذا على وجود خلل في بنية المجتمع الذي أفرز تلك الشركات والقائمين عليها مع كشف تزوير الحسابات وجرائم أسرار العمل ونزاعات المصالح.

وهذا أيضا ليس بجديد، فقد وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول رقابة على السوق وسماها (المحتسب)، وأسند للقائم بها مهمة مراقبة الأسواق والتدخل عند حصول الغش والتدليس والتلاعب بظروف العرض والطلب وما شابهه تحقيقاً لقاعدة الحرية المنضبطة التي أرساها خير البرية صلى الله عليه وسلم (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)، ودعوا تعني خلوا والتخلية تكون بتنحية كل ما يشوه العدالة، وفي بعض الروايات سبق تلك القاعدة (لا يبِعْ حاضرٌ لبادٍ) وذاك نهي عن إخفاء سعر الوقت والتلاعب به، وهذا من الإفصاح والشفافية.

إذاً يتمتع كلٌ من الذكي والمحتال بالدهاء فإن اختفت الضوابط الأخلاقية كان الوضع احتيالاً، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلتين التاليتين:

الذكاء + ضوابط أخلاقية = ذكاء مالي

الذكاء + دون ضوابط أخلاقية = احتيال مالي

لكن أنموذج عمر بن الخطاب رضي الله عنه برقابة السوق، وقاعدة عثمان بن عفان رضي الله عنه بأن الله يزع في السلطان ما لا يزع بالقرآن، ثم ما فعله الكونغرس الأمريكي بإضافة رقابة السوق من خلال المعايير المحاسبية التي سبق إليها النويري بأكثر من 700 عام يجعلنا أمام المعادلة التالية:

الذكاء + ضوابط أخلاقية + رقابة السوق = ذكاء مالي

والرقابة والتدقيق مارسه الوزير العباسي علي بن عيسى بقوله: «لو لم نتفقد الصغير لأضعنا الكبير، وهذه أمانة لابد من أدائها في قليل الأمور وكثيرها» (الزهراني، ص 95)، وقد أُنشئ في العهد العباسي ديوان خاص للمراجعة الخارجية سُمّي بزمام الأزِمّة.

والفارق الجوهري هو عندما تكون مسألة الأخلاق قضية متغيرة لا ثابتة الحدود، وهذا ما عبرت عنه (نورينا هيرتس) في كتابها السيطرة الصامتة بأن المسألة ليست مسألة أخلاق إنما هي مسألة تجارة وأحيانا تتطابق مجموعتا الاعتبارات ولكن هذا لا يحدث دائما، فالشركات ليست حارسات المجتمع، إنها كيانات تجارية تعمل من أجل الربح، وهي مزدوجة أخلاقياً.

وهذا ما يأخذنا إلى أفضلية الشريعة الإسلامية وتميزها، فاستعراض القواعد الفقهية الكلية والجزئية يوضح انتظام عِقد الفقه وانسجامه، فقد جمعت هندسة بنائه بين السهولة والمتانة، فحصرت المحرمات في دائرة واضحة المعالم وجعلتها ثوابت لا تُخرم، ثم أطلقت العِنان لدائرة الابتكار في غيرها من دائرة المشروع.

لذلك نجد أن تربية السلوك الاقتصادي في سن مبكرة للأطفال والأجيال الناشئة يساعد في إنشاء جيل ناضج الفكر اقتصادياً ومالياً. وقد كانت الشريعة الإسلامية سباقة في إرساء هذه المبادئ والمُثل التربوية الاقتصادية والمالية ومن ذلك: محاربة الجشع والتواكل والعجز والكسل ومحاربة التبذير والإسراف وتعليم الاعتدال في الإنفاق وذم الدّين والتحذير من مآلاته، والحض على العمل، والتخطيط الاستراتيجي.

وبذلك فإن عناصر كون الذكاء فطرياً ومكتسباً محقق في الثقافة الإسلامية، وتدعمه الضوابط الأخلاقية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية. وهذا ما يجب أن نعتز به وأن نسعى إلى تربيته وتزكيته في السوق الإسلامية عموماً.

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

دينـــــار معدني أم ورقـــــى ؟

اعداد / م. على عبدالله الجهاني

ربما قد حان الوقت للتفكير بدراسة بديل استخدام الدينار المعدنى بدلا من الدينار الورقى و مما يشجع على دراسة هذا البديل وجهة النظر الآتية:-

❖ اسباب اقتصادية تتعلق بارتفاع تكلفة طباعة العملة الورقية مقارنة بتكلفة سك العملة المعدنية حيث تبلغ تكلفة طباعة ورقة الدينار حوالي 60 درهما ، مقارنة بسك واحد دينار التى تصل إلى 180 درهما (باستخدام سبائك بعملية السك بدلا من الطلاء)، بينما فترة التداول للعملة المسكوكة يصل إلى خمس و عشرون سنة مقارنة بثلاث سنوات للعملة الورقية. ناهيك عن أن العملة المعدنية لها قيمة إستردادية حين يتم سحبها من التداول ، و لا تحتاج إلى إجراءات إتلاف ، مقارنة مع العملة الورقية التى تستوجب إجراءات طويلة و مشددة لإتلافها. واستخدام الدينار المعدنى يقلل كذلك من مصاريف النقل و التخزين و المناولة .

❖ تداول الدينار المعدنى يشجع على تداول الفئات المعدنية الأقل قيمة و لعلنا نتذكر عندما تم تداول الفئات المعدنية من النصف و الربع دينار شجع على تداول فئات الخمسين و المائة درهم بعد أن كادت ان تختفي من التداول.

❖ فى ظل نمو النشاط التجارى من المتوقع أن يتم استخدام معدات البيع الآلية بكثافة مما يستوجب اتخاذ القرار مبكراً لتفادى أى تعديلات على هذه المعدات مستقبلا ومما يسهم بالتصميم المبكر لهذه الأثاث.

وعلى الجانب الأخر نرى أن هناك بعض الصعاب التى لا تشجع على اتخاذ مثل هذا القرار و منها .

❖ العملة المعدنية ثقيلة و يصعب تداولها وحملها بسهولة.

❖ الخوف من التغيير.

❖ الشعور بأن سك الدينار المعدنى يعنى تخفيض قيمة العملة الوطنية.

❖ فى حالة ارتفاع أسعار المعادن أو تخفيض قيمة الدينار الليبى بشكل كبير يؤدى ذلك لتهريب العملة لدول الجوار واستخدام السبائك المعدنية بأستخدمات أخرى وهو احتمال ضعيف الحدوث .

و على الرغم من الأسباب التى تم ذكرها و التى تؤيد وجهة النظر بسك الدينار المعدنى إلا أن الأمر يتطلب دراسة الصعوبات التى تعيق إصدار مثل هذا القرار و إيجاد الحلول للتغلب عليها.

المركزي يتعاون مع «ستار» في ورشة الأموال المهربة

محاضرات وتطبيقات على تقنيات التحقيقات المالية

قد لا يدرك غير المتخصص مفهوم غسيل الأموال بشقيه القانوني والاقتصادي ، وقد يخفى على الكثير أوجه العلاقة التبادلية بين جريمة غسيل الأموال وظاهرة الفساد فكلا الأمرين وثيق الصلة بمجاله العلمي والمهني المناط فهما وممارسة بالمتخصصين من ذوي العلاقة .

أما عندما يعتري أداء المخولين المعنيين بمكافحة جرائم غسيل الأموال والفساد قصورا ناجما في الأساس عن غياب التأهيل لمواكبة آخر مستجدات التطور في سبل وآليات مكافحة هذا النوع المتطور والمعقد من جرائم الأموال وأحدث أساليب تتبعها وتعقبها وبالتالي استعادتها لخزانة الدولة ؛ فذلك ما يستوجب الوقوف عنده ، ويستدعي الأخذ الفوري بأدوات ووسائل معالجة أسبابه قبل آثاره ؛ لاسيما وأن الظروف التي تمر بها بلادنا اليوم تقتضي بذل كل الجهود لاستعادة الأموال المنهوبة وحفظ المال العام فضلا عن توظيفه في تنمية لطالما تطلع اليها الليبيون ..

ولعل ما يبدد المخاوف ويبعث على التفاؤل هو ما لمسناه من مساع جادة لدى الأخوة رئيس وموظفي وحدة المعلومات المالية الرئيسية لمواجهة ومكافحة غسيل الأموال التابعة لمصرف ليبيا المركزي ، وباقي المستهدفين لحضور ورشة العمل بصفتهم ممثلين لعدد من الجهات الاعتبارية المعنية بمكافحة جرائم غسيل الأموال والمخدرات والفساد ، وما يجدر ذكره أن الورشة التي عقدت على مدى أربعة أيام خلال الفترة (من 2 سبتمبر 2013 إلى 5 سبتمبر 2013) بمجمع ريم البوادي بمنطقة قرقارش قد أقيمت برعاية مبادرة ستار «استعادة الأموال المنهوبة» (Stolen Assets Recovery) والمشار لها اختصارا بـ « «star والتي جاءت كمبادرة شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة وتناولت الورشة عددا من محاور النقاش ذات الصلة بآليات مكافحة جرائم غسيل الأموال بهدف رفع كفاءة المستهدفين وتطوير قدراتهم في هذا المجال وذلك وفقا للجدول التالي : - اليوم الأول مناقشة أساليب إخفاء وتمويه مصدر عائدات الفساد عبر استخدام أساليب غسيل الأموال من خلال المحاور الفرعية الآتية : - العلاقة بين الفساد وغسيل الأموال ، مراحل وطرق ومؤشرات غسيل الأموال – اليوم الثاني الإجراءات الوقائية لغسيل الأموال واستخدامها في التحقيقات المالية المستقبلية وتضمنت محاورها الفرعية إطار مكافحة غسيل الأموال في البنوك والكيانات الأخرى ذات الصلة ، أنواع وثائق الامتثال ، المعلومات التي يمكن استخلاصها من وثائق الامتثال – اليوم الثالث أهمية التنسيق الوطني والتعاون الدولي في التحقيقات المالية وذلك من خلال الدور المحوري لوحدة المعلومات المالية ، التعاون مع الجمارك في رصد النقود عبر الحدود ومنع غسيل الأموال عبر التجارة– اليوم الرابع تطبيقات عملية حول تحليل الحسابات المصرفية والوثائق .

« ستار » تساعد الدول على استرداد الأموال المهربة

ولقد سادت الورشة أجواء من التفاعل الإيجابي الذي عكس رغبة المستهدفين في التطوير من أدائهم ، واتسم بجدية المشاركة والحوار مع الدكتور بدر البنا الأستاذ المحاضر والمشرف على ورشة العمل بصفته ممثل عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، وما يجدر ذكره في سياق هذا التقديم هو امتناع السيدة لاريسا كراي اخصائية القطاع المالي في البنك الدولي عن الإدلاء بأي تصريح لنا وذلك عندما توجهنا إليها بالسؤال عن برنامج المبادرة وذلك رغبة منا في تعريف الرأي العام الليبي على أهداف وتفاصيل مبادرة ستار على لسان أصحابها ، ولعل ما أثار استغرابنا هو تعقيبها على طلبنا بأجراء الحوار معها بطلبها استلام الأسئلة مكتوبة لتقوم بدورها بعرضها على المسئول الإعلامي لإبداء الموافقة من عدمها !(ولأن الأيام لا تقف عند حد ولا تنتهي بأحد في رحلة بحثها عن الحقيقة فقد مضت في تنفيذ استطلاعها وأجرت على هامش فعاليات الورشة عددا من المقابلات مع السادة المستهدفين والقائمين عليها والتي استهلتها بالسيد خليفة أبوبكر الإدريسي رئيس وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي وكان السؤال الأول عن هوية الجهات الراعية لورشة العمل ؟ وطبيعة الأهداف المتوخاة من وراء إقامتها ؟

هذه الورشة تأتي في إطار التعاون بين مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة وتم الترتيب لها منذ شهر مارس الماضي وتأتي في إطار التعاون وتسهيل تتبع إجراءات الأموال المنهوبة وتنقسم هذه الورشة إلى محاور تتحدث كل يوم عن جانب معين ، هذه المحاور مدرجة في جدول الأعمال ومن بينها العلاقة بين الفساد ومكافحة غسيل الأموال ومراحل غسل الأموال وطرق غسل الأموال ومؤشرات غسل الأموال وطريقة التتبع لهذه الأموال ، أما عن الجهة الراعية فهي مبادرة ستاروهي عبارة عن شراكة ما بين البنك الدولي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهذه المبادرة ترمي إلى مساعدة الدول الطالبة للمعلومات حول هذه الأموال المهربة

الأيام : - هل سبق وأن أقيمت ورش عمل بهدف تطوير الأداء ورفع الكفاءة في مجال مكافحة غسيل الأموال ؟

بالنسبة للبنك الدولي هذه الورشة الأولى وقد شاركنا في السابق في عدة ملتقيات تم تنظيمها من قبل شركات متخصصة في التدريب وشاركنا فيها بأوراق عمل نحن كوحدة المعلومات المالية لمكافحة غسيل الأموال وقمنا بإعداد ورقة في هذا الخصوص وضحنا فيها مخاطر هذه الأموال الناتجة عن الفساد .

الأيام : - من هي الجهات ذات العلاقة بموضوع غسيل الأموال والتي أرسلت ممثلين عنها للمشاركة في هذه الورشة ؟

الجهات ذات العلاقة تتمثل في مصرف ليبيا المركزي من خلال وحدة المعلومات وبعض الجهات الأخرى التي رأينا أن وجودها ضروري في هذه اللجان التي من ضمنها وزارة العدل والمخابرات العامة ومصلحة الجمارك ووزارة الداخلية والنيابة العامة أيضا ، هذه القطاعات جميعها سوف تشارك معنا اليوم في هذه الورشة

الأيام : - ما هي القيمة الدقيقة أو التقديرية للأموال المنهوبة ؟

ليست لدي إجابة دقيقة عن هذا السؤال ولكنها مبالغ كبيرة ورقمها ليس محدد لدينا ؟

الأيام : - هل هناك أوجه أخرى للمساعدة سواء من قبل مبادرة ستار أو أي جهات أخرى في هذا الخصوص ؟

هناك تعاون من بعض الدول والجهة التي تساعد في التعاون استرداد هذه الأموال تسمى بمبادرة ستار وهي تساعد في التنسيق وتنظيم لقاءات بين الدولتين سواء الدولة الطالبة للمعلومة أو الدولة التي لديها المعلومة والأموال المنهوبة عموما تحتاج إلى جهد للبحث عنها سواء كان داخليا أو خارجيا ونحن كوحدة تحرشغلنا الشاغل هو التحري على هذه الأموال وذلك من خلال الوحدات المناظرة لنا حول العالم

الأيام : - ما هي الجهود المبذولة من قبل الدولة الليبية بشأن تتبع الأموال ؟

في الحقيقة أنه في عام 2012 قام المجلس الوطني الانتقالي بتشكيل لجنة برئاسة رئيس إدارة قضايا الدولة وبذل مجهودات كبيرة والعمل مازال جاريا بهذه اللجنة إلا أنه في سنة 2013 تم إصدار قرار من رئيس الوزراء المؤقت بتشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية وعضوية كل من وزير المالية ووزير العدل ومحافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس المخابرات العامة والمؤسسة الليبية للاستثمار وتم دعوتنا كوحدة متخصصة في هذا الشأن لحضور هذا الاجتماع ولدينا بدلونا في هذا الموضوع واجتمعنا ثلاث مرات ولكن الحقيقة من شهر مارس إلى يومنا هذا لم تجتمع وبالتالي ليس لدي أي معلومات بهذا الخصوص .

الأيام : - هل هناك مساع دولية أو إقليمية موازية لهذه الجهود في إطار تقديم المساعدة والتعاون ؟

أنا حضرت لقاء في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية المدة الماضية وهو المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة وحضرته أغلب دول الربيع العربي والدول التي لديها الرغبة في المساعدة وأغلب الدول التي التقيناها أبدت استعدادها للتعاون معنا إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى توحيد الجهود في ليبيا وخلق قناة واحدة هي التي تتحدث باسم الدولة الليبية

الأيام : - ما هي النتائج التي توصلت اليها اللجنتان الأولى والثانية من حيث تعقب وتتبع الأموال المنهوبة ؟

الحقيقة أنا لست عضوا في هذه اللجنة لأن دورنا كان مغيبا نظرا لعدم دراية جهات الاختصاص في الدولة الليبية بدورنا المحوري ولكن أخيرا استدركوا الأمر في اجتماعاتهم وسوف تقوم بمجهودات في هذا الخصوص ، وبالتالي فالمصرف المركزي لم يكن عضوا في اللجنة الأولى التي كانت برئاسة رئيس إدارة قضايا الدولة وبالتالي ليس لدينا أي معلومات حتى ما توصلت إليه من نتائج أما اللجنة الأخيرة التي تم تشكيلها في سنة 2013 برئاسة وزير الخارجية فقد شاركنا كما ذكرت في اجتماعاتها وإلى حد الآن لم تتضح نتائج هذه اللجنة بعد .

الأيام : - ما الخطوات المستقبلية التي يتوجب على الدولة الليبية اتخاذها لضمان نجاح هذه الجهود ؟

أغلب دول العالم على استعداد للتعاون والشرط الأساسي الوحيد هو توحيد جهود الدولة الليبية وذلك بتكليف قناة واحدة للحديث باسم الدولة في هذا الموضوع وهناك جهود من قبل الدولة الأولى لتوحيد هذه القطاعات في لجنة واحدة التي هي اللجنة الوزارية التي ستنبثق عنها لجنة متخصصة في التتبع والتعقب .

وللتعريف بمهام فروع وحدة المعلومات المالية المنتشرة في سائر المصارف التجارية توجهنا بالسؤال إلى السيد فرج الشاعري نائب رئيس وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي والذي أفادنا بما يلي :-

> **الورشة توضح العلاقة بين جريمة غسل الأموال وجريمة الفساد**

مشروع قانون جديد لمكافحة غسل الأموال يتوافق مع 40 معيارا دوليا

بالنسبة للوحدات الفرعية فقد أنشئت تنفيذا للقانون رقم 2 لسنة 2005م الذي نص على تشكيلها كما تم تنظيمها بموجب قرار اللجنة الوطنية رقم 2 لسنة 2008م بأن تنشأ في كل مصرف وحدة فرعية للمعلومات المالية تتبع مجلس إدارة المصرف والمؤسسة المالية هذه الوحدة الفرعية تقوم برصد كل العمليات التي لها علاقة بمعاملات مالية مشبوهة وذلك من خلال تعيين مراقب غسل أموال ويمجرد أن يلاحظ المراقب وجود عملية مالية مشبوهة يبلغ بها وحدة المعلومات المالية الفرعية التي تقوم بدورها بإعداد تقرير عنها ويرسل للوحدة الرئيسية لتقوم بإجراء التحليل وربط ما إذا كانت هناك جريمة غسل أموال أو لا ومن ثم تقوم بحفظها أو تحويلها إلى النائب العام.

الأيام : - ما مدى التوافق بين المعايير الدولية ومشروع قانون غسل الأموال ؟

هناك معايير دولية تنظم أو تحكم أعمال وحدات المعلومات المالية وأنظمة مكافحة غسل الأموال وهذه المعايير توجب على الدول التي تكافح جريمة غسيل الأموال أن تقوم بعكسها في قوانينها ولوائحها الداخلية . بالنسبة للقانون الأول عند صدوره كان هناك أربعون معيارا دوليا فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال ويتعلق بمكافحة الإرهاب ، والقانون لم يعكس هذه المعايير كاملة في نصوصه وكما تعلم فإن أنظمة غسل الأموال تتعرض للتقييم في كل دولة وفي حال عدم امتثال الدول لهذه المعايير توضع على القائمة الرمادية ويتم إزالتها من القائمة في حالة امتثالها وفي حال العكس فتوضع هذه الدولة على القائمة السوداء وبعدها هذا الوضع له مخاطر كثيرة وهناك ضرر كبير يلحق باقتصاد الدولة غير الممتثلة لمعايير المكافحة وذلك بسبب ما ستكون عليه طبيعة تعامل الدول معها فهي أما أن لا تتعامل معها أصلا أو تتعامل معها بكل فاعلية وهذا يعني على سبيل المثال انه لو حوالة تأخذ عليها 50 دولارا عمولة مثلا فستأخذ عليها 5آلاف وبالتالي هناك ضرر على الاقتصاد .

القانون الجديد عملنا على أن يتوافق مع 40 معيارا دوليا وقد تم إعداد مشروع هذا القانون بمساعدة خبراء من صندوق النقد الدولي مع العلم بأن القانون تم وضعه من قبل خبراء ليبيين وعندما عرضناه على الصندوق قلم يبد حوله سوى بعض الملاحظات البسيطة ونحن بصدد الاجتماع في نهاية هذا الشهر وذلك للأخذ بهذه الملاحظات .

الأيام : - هناك مجموعات دولية لمكافحة الفساد أنشئت بموجب اتفاقيات كالميثاقات .ما هو موقع ليبيا بين هذه المجموعات ؟

بالنسبة للميثاقات هي منظمة إقليمية تعنى «مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» هذه المنظمة انضمت لها ليبيا في 2008 ولا يفوتني أن أشير إلى أن ليبيا موقعة تقريبا على كل الاتفاقات الدولية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته ومصادقة على أكثر من 13 معاهدة دولية في هذا المجال كل ما ينقصنا أن هو أن نعكس هذه الاتفاقيات في قوانيننا ومن ثم نفعلها وفي ما يتعلق بمكافحة الفساد فنحن دولة موقعة على الاتفاقيات الدولية ونشارك في اجتماعات الأمم المتحدة من 2010 بشكل رسمي ويوجد ثلاثة أعضاء من ليبيا في فرق العمل المتعلقة بتنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقية ومتوقع خلال نهاية هذا العام أن يتم تقييم تطبيق ليبيا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بتجريم هذا السلوك وفيما يتعلق بجهات إنفاذ القانون .

الأيام : - شيء آخر تودون إضافته .

فيما يتعلق باسترداد الأموال وعدم توحيد الجهود في قناة واحدة هناك مقترح بإنشاء وحدة لتتبع الأموال في الخارج فطالما الأموال هي أموال ليبيين وأن الأشخاص الذين هربوها هم ليبيون والعمليات التي تم بموجبها تهريب هذه الأموال تمت في ليبيا والمحاكم التي تحاكم هؤلاء الأشخاص هي محاكم ليبية وقبلها جهات التحقيق وبالتالي فعملنا يقتصر فقط على طلب المساعدة القانونية إذا ما كان هؤلاء الأشخاص في الخارج أو الأموال موجودة في الخارج لغرض وضع اليد عليها وتجميدها ومن ثم استردادها فإذا كانت كل الأمور متعلقة بالليبيين وهناك مؤسسات قائمة فعلا تستطيع ان تقوم بهذا العمل ممثلة في وحدة المعلومات المالية والنيابة العامة فما الداعي إذا لتعدد هذه اللجان وتشتيت الجهد ومادمت لدينا مؤسسات قائمة تستطيع القيام بأعباء هذا العمل فكل ما هنالك هو أننا نحتاج لتدريب هؤلاء الناس وتأهيلهم ليقوموا بالإجراءات الصحيحة في سبيل وضع اليد على هذه الأموال واستردادها .

وعن التشريعات الليبية في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال توجهنا بالسؤال للسيد عبدالحميد فرج مدير نيابة المدينة الجزئية وأحد المستهدفين بالمشاركة بورشة العمل فأجاب :-

بالنسبة للتشريعات الليبية فهي تغطي جريمة غسيل الأموال بالقانون رقم 2 لسنة 2005 وفي اعتقادي فهي تغطية شاملة لجميع الجرائم الخاصة بغسيل الأموال لأن القانون ينص على أن مرتكب جريمة غسل الأموال أي شخص تحصل على أموال بطريقة غير مشروعة وهذا المفهوم الواسع يشمل جميع الجرائم فالمهم أن تتحصل على مال بطريقة غير مشروعة حتى تعد مرتكبا لجريمة غسيل الأموال وغسيل الأموال جريمة مستقلة عن باقي الجرائم فإذا اكتسبت الأموال بطريقة غير مشروعة فتعتبر في هذه الحالة مدانا ومرتكبا لجريمة غسل الأموال .

الأيام : – هناك من ينتقد هذا القانون ويعتبره قاصرا على مواجهة جريمة غسيل الأموال ؟

اعتقد بأن القانون شامل لكل جوانب الجريمة ولكن هناك بعض الآليات التي شابها القصور والتي تحدث عنها بعض الزملاء وذكروا بأنهم قاموا بإجراء تعديل لها في مشروع القانون الذي سيعرض على المؤتمر الوطني لكني لم أطلع على التعديل وفي كل الأحوال ليس هناك قانون كامل وبدون قصور ؟

الأيام : – أين يلتقي هذا القانون مع المعايير الدولية التي تشكل موجهات رئيسية في صياغة تشريعات مكافحة جريمة غسيل الأموال ؟

بالنسبة لهذا القانون نص في المادة الثانية رقم 2 يجعل الفعل المجرم في القانون الليبي يتفق مع الأفعال المجرمة في الاتفاقيات الدولية وهذا ما يعد نقطة كريمة من المشرع الذي اعتد بالمعايير الدولية في تجريم غسيل الأموال

الأيام : – إذا ما هي الحاجة لصياغة قانون بديل في هذه الحالة ؟

القانون نص على تجريم هذا الفعل ولكن قد تكون هناك بعض الآليات وبعض الجوانب التي يعتريها القصور ولعل بعض الزملاء القانونيين قد أرجعوا ذلك لحداثة النقاش بورشة العمل إلى أن القانون قد صدر تحت ضغوط دولية في سنة 2005 وفي هذه الحالة وجب التعديل لتلافي أي قصوريكون قد اعتراه .

الأيام : – كلمة أخيرة تود إضافتها .

اعتقد أن المشكلة تكمن في آلية اكتشاف قيام شخص ما بجريمة غسل أموال فإذا ما أودع شخص ما قيمة كبيرة بأحد المصارف فمن الصعب تحديد مصدر وشرعية هذه الأموال فهناك طرق تحايل عديدة وهناك عمليات شراء لمنازل وأراض دون الإفصاح عن الأثمان الحقيقية لها كونها عالية جدا وتسترجي الانتباه بينما يكتب في العقود أثمان أقل منها لتلافي لفت الانتباه .

وعن التعريف بالورشة وأهدافها توجهنا بسؤالنا للدكتور بدر البنا المحاضر التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي امتنع في بادئ الأمر تيمنا برفض زميلته ليعود ويوافق بعد أن تعرف عن طبيعة السؤال ولكن هذه المرة لم نواجه بطلب أسئلة مكتوبة وان ننتظر نتائج عرضها على مستشار أو مسؤول أعلامي وكانت له عن سؤالنا هذه الإجابة المقتضبة :-

ورشة العمل هذه تأتي في إطار مبادرة ستار للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لمساعدة الدول في موضوع استرداد الأموال المنهوبة وتهدف هذه الورشة إلى تدريب الجهات المحلية على تقنيات التحقيقات المالية وتتبع الأموال والتعاون الدولي وصولا إلى استرداد الأموال من الخارج

ولاحظنا خلال تغطيتنا لمناشط الورشة الحضور النوعي للعنصر النسائي والمتمثل في عدد من القانونيات العاملات بوحدة المعلومات المالية ولقد كان لنا مع السيدة آمال الطيف إحدى القانونيات بوحدة المعلومات المالية السؤال التالي:-

الأيام : – ما هو الجديد الذي أضافته هذه الورشة للمستهدفين على الصعيدين القانوني والتحليلي ؟

حسب وجهة نظري هناك عدة أوجه للاستفادة من هذه الورشة والتي تنعكس إيجابا على مهارات موظفي الوحدة . فمن الناحية القانونية فهناك شرح مفصل للمبادئ الأساسية التي يتم من خلالها تتبع الأموال المهربة للخارج كمبدأ المعاملة بالمثل وكذلك الجريمة المزدوجة والطرق التي يتم من خلالها طلب المساعدة المباشرة وغير المباشرة وكذلك معرفة العلاقة التي تربط جريمة الفساد وجريمة غسل الأموال . ومن ناحية التحليل هناك شرح لآلية التحليل والإجراءات الأساسية المتبعة في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الأموال المنهوبة وكلنا أمل في أن تتكرر هذه الورش للاستفادة منها للنهوض بليبيا الحديثة .

ولأن القانون هو الطرف الطاغي على نقاشات ورشة العمل فلقد توجهنا بالسؤال للسيد أسامة علي عريبي عضو قانوني بوحدة المعلومات المالية عن مثالب وقصور القانون رقم 2 لسنة 2005فأجاب :-

فيما يخص القانون رقم 2 لسنة 2005كان صدوره كنتيجة لضغوطات دولية ووضع بمنأى عن المعايير الدولية لمكافحة عمليات غسيل الأموال ولقد غلب عليه طابع العجلة والعشوائية ولذلك فلا نستطيع القول بتلاؤمه مع القوانين الدولية ولم ينم هذا القانون عن جدية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بقدر ما كان صدوره مجرد مجاملات دولية وذلك ما لمسناه عندما انشئت وحدة المعلومات المالية وباشرت تنفيذ مهامها وتأكدنا من عدم تماشيه مع المعايير الدولية لغسيل الأموال ومن ثم قمنا بإعداد مشروع قانون بديل له ويعتمد المعايير الدولية في مكافحة جريمة غسيل الأموال .

الأيام : – ما هي الملامح الرئيسية لهذا القانون ؟

حاولنا أن نبذل كل ما بوسعنا لوضع قانون شامل ومناسب لمكافحة هذا النوع من الإجرام ومن المنتظر أن يصدر هذا القانون في العام 2014 وفي وقت قريب جدا سيتم مناقشة القانون مع صندوق النقد الدولي وكذلك سيتم عرضه على رئيس اللجنة الوطنية ليحال بالتالي إلى المؤتمر الوطني لتضمنها هذا القانون ولم يأت على ذكرها القانون السابق ؟

أحد هذه الجوانب على سبيل المثال هي عدم إشارة القانون السابق لمسؤولية الشركات الأجنبية التي كانت تتعامل مع الدولة وأود أن أشير إلى وجود ثلاثة مناهج في قوانين غسل الأموال وهي منهج الملاحَظة التي تأخذ به بعض الدول كلبنان على سبيل المثال والمنهج الحدي وهو يستند على العقوبة من حيث مدتها وتصنيفها من حيث كونها جناية أو جنحة وأخيرا المنهج الشامل الذي يأخذ بكلا المنهجين السابقين .

الأيام : – شيء آخر تود إضافته .

مكافحة غسيل الأموال يحتاج إلى وقفة جدية تتضافر فيها الجهود تأمل أن تتكلل بالنجاح .

مصلحة الجمارك كانت حاضرة في هذه الورشة من خلال العقيد عبد المنعم السعدي عن إدارة مكافحة التهريب والذي كان لنا معه السؤال التالي :-

مصلحة الجمارك جهاز يُعنى بحماية الاقتصاد الوطني من خلال مكافحة التهريب والمخدرات .هادا عن دوره في مكافحة غسيل الأموال ؟

تعتبر مكافحة تهريب الأموال إحدى المهام الأصيلة التي أوكلها القانون لمصلحة الجمارك وهذه الأموال قد تختلف من حيث النوع فمن الممكن أن تكون سلعا استهلاكية أو معمرة ومن الممكن أن تكون أيضا أموالا منقولة أو أموالا نقدية وفي كلتا الحالتين فإن القيام بتهريبها خارج البلاد يلحق إضرارا جسيمة باقتصادنا الوطني ومن هنا يعمل جهاز الجمارك بكل طاقته للحيلولة دون وقوع هذه الجرائم وبالتالي حماية اقتصادنا الوطني وقانونيه .ونظرا لخطورة التهريب فلابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوعها والتي لا يمكن أن تتأتى إلا بمكافحة الفساد المالي والقضاء عليه داخل مؤسسات الدولة والحد من انتشاره ومكافحة ظاهرة المخدرات والحد من البطالة وتوفير فرص العمل المشروعة وغيرها من الأمور التي تمنع حدوث الجريمة بشكل عام .

الأيام : – ما هي مثالب هذا القانون ؟

ما يعاب على القانون رقم 2 لسنة 2005 هو أنه أورد تعريفا لمصطلح المؤسسات وذكر بأنها التي تتحصل على إذن مصرف ليبيا المركزي فماذا عن الشركات الأجنبية التي في الخارج والتي ترتكب جريمة غسيل الأموال باسمها وتستقبل في حساباتها الخارجية أموالا غير مشروعة .

الأيام : – ماذا عن ورشة العمل ؟

بخصوص ورشة العمل فلقد كانت الاستفادة جيدة من خلال المحاضرات والنقاش ولكن الغالب على محاور الورشة أنها تتركز على الجانب المصرفي باعتبار أن جل الحاضرين من قطاع المصارف .

وحول دور وزارة الخارجية سألنا الأخ صلاح الدين الكاسح من إدارة التعاون الدولي فأجاب :-

اللجنة تجتمع بصفة دورية ودائمة برئاسة الخارجية لتتبع الأموال المنهوبة وقد عقدت في السابق ثلاث اجتماعات في سياق مبادرة ستار في الأردن ولندن والدوحة وذلك في إطار السعي للعمل من خلال المجتمع الدولي على استعادة هذه الأموال وتأتي هذه المبادرة كاستجابة من الهيئات الدولية لمساعدة ليبيا ولتقديم الدعم اللازم لها لتتمكن في النهاية من رصد وتتبع أموالها ومن ثم استعادتها فالدبلوماسية الليبية حاضرة بكل إمكانياتها في هذا الخصوص .

وختاما لكل الأسئلة ينفذ سؤال أخير بين إجابات لن تكتمل إلا بإجابته : ليلح في طرح استفهامه عن أموال تخطفها الفساد وغيبها الغسيل ، وفي صخب الجدل المحتدم بين القانوني والمالي يتردد السؤال بلا إجابة متى توضع هذه الجهود في سياق التئامها ضمن قناة واحدة ؟ فهل من مجيب ؟ .

> **مكافحة الفساد المالي أول التدابير لمنع وقوع جريمة غسل الأموال**

البعثات الفنية لصندوق النقد الدولي في المصرف المركزي

في إطار التعاون المستمر بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وللاستفادة من خبرات الصندوق وبرامج المساعدة الفنية التي يقدمها للبلدان الأعضاء في إصلاح القطاع المالي والنقدي، قام خبراء من صندوق النقد الدولي بعدة زيارات لليبيا، كما قاموا بإجراء بزيارة مشتركة مع البنك الدولي، وقد كانت هذه الزيارات تخدم أربع مجالات رئيسية هي:

مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق.
بعثة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي حول ادارة المالية العامة.
بعثة تقييم القدرات بمصرف ليبيا المركزي.
بعثة تقييم الإجراءات الوقائية بمصرف ليبيا المركزي.

وفيما يلي إيجاز عن هذه البعثات وأهم النتائج والتوصيات المنبثقة عنها:

مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق

في إطار التقييم الدوري الذي يقوم به صندوق النقد الدولي لالتزام البلدان الأعضاء باتفاقية الصندوق وخاصة التقييم الدوري للوضع الاقتصادي في هذه البلدان، قامت بعثة من الصندوق بعدة زيارات لليبيا، تضمنت زيارة تمهيدية، وزيارات عمل، أجرى خبراء الصندوق خلالها مشاورات مع المسؤولين بمختلف القطاعات الاقتصادية وقاموا بجمع ومناقشة البيانات المالية والاقتصادية مع نظرائهم الليبين، وأعدت البعثة تقريرا بنتائج عملها، ويمكن إيجاز أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها في التقرير فيما يلي:

مازالت ليبيا تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، حيث يمثل ما يزيد عن 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي و95 في المائة من الإيرادات. وفي حين أن النشاط الاقتصادي آخذ في التعافي بسرعة، فإنّ الاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز المتقلبة تجعل الأداء الاقتصادي عرضة لصدمات نفطية، ويعقد من عملية الإدارة الاقتصادية الكلية. وأثناء الصراع وبعده، نجد أن عناصر الإنفاق الحكومي قد مالت في اتجاه الإنفاق الجاري بسبب الزيادات في فاتورة الأجور وكذلك الدعم. ورغم أن الرصيد الكلي قد تحرك من عجز في الميزانية العامة يبلغ 18.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2011 إلى فائض يبلغ 24.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2012 مع استعادة الناتج من النفط والغاز، فإن سعرالنفط حينما يكون الرصيد الكلي للميزانية العامة صفرا يكون قد ارتفع من 67 دولارا أمريكي للبرميل في 2010 إلى 74 دولارا أمريكيا في 2012.

إن ليبيا تواجه تحديين مزدوجين فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد والاستجابة لطموحات الثورة وتطلعاتها. حيث تتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، إعادة الوضع الأمني إلى مساره الطبيعي، وتحقيق انضباط الميزانية العامة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

على المدى المتوسط، يجب أن تتعامل السلطات مع موضوعات عدة تتضمن بناء القدرات المؤسسية، تحسين جودة التعليم، إعادة بناء البنية التحتية، تطبيق شبكة آمان اجتماعي كفؤة، تطوير السوق المالية، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز. علاوة على ذلك، تحتاج ليبيا إلى وضع إطار حوكمة يرتبط بالشفافية والمساءلة، بما في ذلك عناصر مكافحة الفساد التي من شأنها دعم نمو يقوده القطاع الخاص وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

سوف تظل ليبيا معتمدة على قطاع النفط الغاز وسوف تظل وظائف القطاع الخاص نادرة في المستقبل المنظور. وسوف يصل إنتاج النفط و الغاز في 2013 إلى مستويات ما قبل الصراع ، في حين أن الإنفاق على إعادة الإعمار وكذلك الطلب الخاص يجب أن ييسرا من عملية التحسن في القطاعات غير النفطية من الاقتصاد.

إن آفاق الاقتصاد على المدى القريب تعد مواتية بوجه عام، غير أن هناك مخاطر النتائج غير المتوقعة الكبيرة. وتتضمن المخاطر الأساسية فيما يتعلق بآفاق الاقتصاد التأخر في إعادة البيئة السياسية والوضع الأمني إلى المسار الطبيعي.

إن المالية العامة و الحساب الجاري الخارجي لليبيا عُرضة لمخاطر لانخفاض مستمر في أسعارالنفط. و مع تعافي صادرات النفط و الغاز، فمن المتوقع أن تصل الفوائض في حساب المالية العامة و الحساب الجاري في 2013 إلى نسبة 19.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي و 26.7 في المائة على التوالي.

من المتوقع أن يظل التضخم في أسعار المستهلكين منخفضا على المدى المتوسط، حتى مع احتمال تجاوز النتائج المتوقعة. إن التضخم آخذ في الانخفاض بمعدل سنوي 3.7- في المائة في ديسمبر 2012. إن متوسط التضخم سيكون منخفضا في 2013 بسبب الأثر الأساسي للأسعار المرتفعة خلال الصراع.

بعثة مساعدة فنية لإصلاح إدارة المالية العامة:

في إطار الجهود التي تبذلها ليبيا لإصلاح وتطوير إدارة المالية العامة، قامت بعثة مشتركة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بزيارة لليبيا لتقييم ممارسات وإطار إدارة المالية العامة، وذلك خلال الفترة 28-19 يناير 2012 ، حيث ضمت البعثة أربعة خبراء من الصندوق وثلاثة خبراء من البنك الدولي، وبعد إجراء المشاورات مع المسئولين الليبين ونظرائهم من الفنيين بالجهات ذات العلاقة، أعدت البعثة تقريرا بأهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، ويمكن إيجاز هذه النتائج والتوصيات فيما يلي:

إن هناك حاجة إلى وضع إطار واضح للسياسات المالية الكلية يكون مبنيا على قاعدة مالية ثابتة تعكس الأهداف الاقتصادية للدولة والطبيعة المتقلبة لإيراداتها. وينبغي أن يكون كل من صندوق الثروة السيادية الذي تديره المؤسسة الليبية للاستثمار وحساب احتياطي الميزانية الذي يديره مصرف ليبيا المركزي ضمن هذا الإطار، ويوصى بأن يكون صندوق الثروة السيادية بمثابة نظام تمويلي مبني على قواعد واضحة وصارمة للتدفقات الداخلة إليه والخارجة منه.

إن عملية وضع الميزانية العامة لاتزال مجزأة، وينبغي على السلطات التركيز على الأولويات الرئيسية التالية: (ا) ضمان توحيد الميزانية العامة، بما في ذلك دمج النفقات الجارية والرأسمالية بالكامل. (ب) إدخال منظور متوسط الأجل لتحسين وضع الميزانية العامة السنوية (ج) تعزيز سياق عملية إعداد الميزانية. (د) تقديم ميزانية شاملة وواضحة.

وفقا للاطار القانوني والتنظيمي القائم، لا يمكن لنفقات الميزانية أن تتجاوز السقوف الأولية المحددة في قانون الميزانية السنوية. لكنه في الواقع العملي، لايعزز هذا الأمر في مرحلة الالتزام الإنفاق. ولذلك، ينبغي إدخال نظام لمراقبة الالتزام وذلك لتتبع الالتزامات الواردة في «سجل الاعتماد» وتنفيذه من خلال المراقبين الماليين في وحدات الإنفاق.

إن زخم الإصلاحات في السنوات القليلة المقبلة ينبغي أن يكون على وضع وتنفيذ تصنيف الميزانية وفق ماهو متعارف عليه دوليا، وكذلك الحال بالنسبة لدليل الحسابات المصاحب لها، ولتمهيد الطريق للعمل بنظام معلومات الإدارة المالية الحكومية ينبغي تشكيل فريق تحت إدارة الميزانية وبعضوية جميع الأطراف ذات العلاقة من أجل وضع تصنيف إداري هرمي وتصنيف اقتصادي يستند إلى نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية بصندوق النقد الدولي.

من أجل إدارة الأصول المالية السائلة الحكومية بكفاءة، سيكون من الضروري تطوير هيكلية لحساب الخزانة الموحد بمصرف ليبيا المركزي على أن يتم تجميع الأموال في حساب «مراقبة»، ويمكن للحسابات الفرعية توفير آليات المحاسبة والرقابة اللازمة لتنفيذ الميزانية، ولذا من الضروري إقفال جميع حسابات الخزانة غير الأساسية وربط حساب الخزانة الموحد بصندوق الثروة السيادية.

من أجل التخطيط الفعال للأموال الحكومية ، فمن المهم بناء القدرات في وزارة المالية والوزارات الأخرى من أجل التنبؤ بالتدفق النقدي، وهو ما يحتم ابلاغ الخزانة عن المعلومات المتعلقة بالانفاق المقرر من وحدات الإنفاق وكذلك تطوير مهارات التنبؤ.

إن إدارة برنامج الإصلاح المقترح تتطلب إنشاء فريق عمل برئاسة وزارة المالية، للتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة. وكخطوة أولى، ينبغي لفريق العمل وضع خطة زمنية محددة لتنفيذ كل إجراء من إجراءات الإصلاح.

بعثة تقييم القدرات بمصرف ليبيا المركزي

بناء على طلب من مصرف ليبيا المركزي، زارت ليبيا في الفترة 19-10 مارس 2013 بعثة مكونة من عدد خمسة خبراء في مجالات الحوكمة والموارد البشرية ونظم الدفع والرقابة المصرفية والسياسة النقدية وإدارة الاحتياطيات، وذلك لغرض تقييم القدرات بالمصرف، وقد أجرت البعثة مشاورات مع مسؤولي المصرف في المجالات المذكورة وأعدت تقريرا بنتائج عملها، ويمكن إيجاز أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها تقرير البعثة فيما يلي:

إن خطة مصرف ليبيا المركزي التي اعتمدت في عام 2009 للتحديث من خلال التحول إلى هيكل تنظيمي وظيفي وتقوية الوظائف بما في ذلك وظيفتا السياسة النقدية والرقابة المصرفية تعرضت لعرقلة بسبب الأحداث التي شهدها عام 2011.

إن هناك حاجة إلى جهود جادة لتقوية القدرات بمصرف ليبيا المركزي لتمكينه من مواجهة مسؤولياته، وفي هذا الإطار ينبغي تبني استراتيجية شاملة وذات أهداف واضحة ومحددة تنطلق مما تم تحقيقه منذ عام 2009 وذلك بأسرع وقت ممكن، وينبغي أن تعالج هذه الاستراتيجية بشكل خاص نواحي النقص في الإطار القانوني والحوكمة بمصرف ليبيا المركزي وتنظيمه الداخلي، وينبغي أن تمنح الأولوية لإنشاء وحدة تخطيط استراتيجي للتنسيق لإعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

إن دمج قانون مصرف ليبيا المركزي مع قانون المصارف في قانون واحد يشكل مشكلة، وهذا ما يدعو لفصل الاثنين تمشيا مع أفضل الممارسات الدولية، حيث إن قانون مصرف ليبيا المركزي يحتاج إلى توضيح أهداف المصرف واستقلاليته وترتيبات الحوكمة به بشكل أكبر، وبالنظر إلى أهمية هذه القوانين لبرنامج الاصلاح الذي يعمل عليه المصرف، لذا ينبغي النظر في إمكانية اقرارهما من قبل المجلس الوطني العام.

إن توظيف موظفين أكفاء يعد تحديا، لكن ذلك ينبغي ألا يعيق التقدم نحو تحديث وتقوية مصرف ليبيا المركزي، ويعد هذا التحدي أكبر على المستوى الإداري وهو ما ساهم جزئيا في تأخير تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد.

بعثة تقييم الاجراءات الوقائية

بناء على طلب من مصرف ليبيا المركزي، زارت ليبيا في الفترة 27 مارس إلى 4 أبريل 2013 بعثة مكونة من عدد أربعة خبراء في مجالات الحوكمة والقانون والمحاسبة والمراجعة، وقد أجرت البعثة مشاورات مع مسئولي المصرف في المجالات المذكورة وأعدت تقريرا بنتائج عملها، وفي ما يلي أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها تقرير البعثة:

يتعين على المصرف أن يخضع لعملية فحص ومراجعة ذات جودة عالية وحسب الآجال المحددة. وشددت البعثة بشكل خاص على ضرورة انتداب مكتب خاص للمراجعة بأسرع وقت ممكن وذلك إلى جانب عملية المراجعة القانونية التي يخضع لها المصرف بشكل معتاد، كما شددت البعثة كذلك على ضرورة نشر البيانات وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولي.

انشاء هيئة للاشراف على كل المسائل المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال تكوين لجنة للمراجعة يساعدها خبير خارجي وذلك لوضع الوظائف والخطط التي تدعم شفافية المصرف وتضع الأسس لمساءلته.

مع الاشادة بالتنقيحات الأخيرة التي أدخلت على الإطار القانوني لمصرف ليبيا المركزي وتعزيز استقلاليته، أوصت البعثة بالمزيد من التنقيحات فيما يتعلق باستقلاليته المالية والاستقلالية الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إدخال اصلاحات هامة أخرى من أجل تعزيز الإجراءات الوقائية المالية، ونوهت البعثة إلى أنه يمكن للمصرف إجراء اصلاحات أساسية من خلال اللوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة إلى أن يتم إجراء التغيرات المطلوبة على مستوى التشريع.

تحديث وظيفة المراجع الداخلي من خلال دعم استقلالية هذه الوظيفة وتمكينها من التواصل المباشر مع لجنة المراقبة.

إدارة البحوث والإحصاء

أهم البيانات المالية للمصارف التجارية

إعداد: إدارة البحوث والإحصاء

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من العام الحالي 2013 تغيرات مقارنة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2012 وذلك على النحو التالي :

- ازداد إجمالي الأصول (باستثناء الحسابات النظامية) بمعدل نمو قدره 7.4٪ ليصل إلى 83.8 مليار دينار في يونيو2013، مقابل 78.0 مليار دينار في يونيو 2012،وقد بلغت الأصول السائلة نحو 57.4 مليار دينار أي 68.5 ٪ من إجمالي الأصول أكثر من نصفها يتمثل في شكل شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، التي وصل رصيدها إلى 33.5 مليار دينار في نهاية يونيو 2013 .

- ارتفع اجمالي القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من 13474.3مليون دينار في نهاية يونيو 2012 إلى 16779.9 مليون دينار في نهاية يونيو2013 ،أي بمعدل نمو بلغ 24.5 ٪ . وقد شكلت القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الممنوحة ما نسبته 24.5٪ من إجمالي الودائع ، ونسبة 20.0٪ من إجمالي الأصول ، وقد بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص وحده في نهاية يونيو 2013 ما قيمته 11591.7 مليون دينار، وما نسبته 69.1٪ من إجمالي القروض والسلف والتسهيلات الإئتمانية، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 30.9٪ البالغة 5188.2 مليون دينار.

- إرتفعت الودائع لدى المصارف التجارية من 60.3 مليار دينار في يونيو 2012 إلى 68.5 مليار دينار في نهاية يونيو 2013، أي بمعدل نمو قدره 13.5٪ ، وبمعدل نمو قدره 2.4٪ مقارنة عما كانت عليه في نهاية عام 2012 ، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 82.2٪ من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 16.8٪ من إجمالي الودائع، ولم تشكل ودائع الادخار إلا ما نسبته فقط 1.0٪ . وقد بلغ رصيد ودائع القطاع الخاص في نهاية يونيو 2013 ما قيمته 30.3 مليار دينار، ومانسبته 44.2٪ من إجمالي الودائع ، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي النسبة الباقية 55.8٪ أي ماقيمته 38.2 مليار دينار من إجمالي الودائع .

- ارتفع إجمالي حقوق الملكية من 4164.3 مليون دينار في نهاية يونيو 2012 إلى 4346.2 مليون دينار في نهاية يونيو 2013 ، وبمعدل نمو بلغ 4.4٪ ،ويعزى الإرتفاع إلى زيادة رأس مال مصرف التجارة والتنمية إلى 105 مليون دينار بدخول بنك قطر الوطني كشريك إستراتيجي فيه .

- ارتفعت قيمة الإيرادات المحققة خلال الربع الثاني من هذا العام 2013 بمعدل 10.3٪ لتصل إلى 648.3 مليون دينار مقارنة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2012 والبالغة 588.0 مليون دينار .

كما إرتفعت أيضاً المصروفات ولكن بمعدل أقل بلغ 5.9٪ خلال الربع الثاني من هذا العام 2013 لتصل إلى 344.3مليون دينار في مقابل 325.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي ، وقد شكلت المصروفات حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام مانسبته 53.1٪ من إجمالي الإيرادات ، في حين كانت هذه النسبة أعلى خلال الربع الثاني من العام الماضي 2012 والتي بلغت 55.3٪ .

- ارتفعت أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام 2013 بمعدل 15.6٪ لتصل إلى 304.0 مليون دينار مقارنة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2012 والتي بلغت 263.0 مليون دينار .

مؤشرات الودائع لدى المصارف التجارية

(مليون دينار)

البيان / الفترة	2012/6	2012/12	2013/6	معدل التغير % 2013/6 / 2012/6	معدل التغير % 2013/6 / 2012/12
أجمالي الودائع	60333.8	66859.3	68473.7	13.5	2.4
أجمالي الودائع تحت الطلب	48283.5	54157.1	56256.2	16.5	3.9
أجمالي الودائع لأجل	11373.5	11997.1	11528.6	1.4	-3.9
أجمالي ودائع الادخار	676.8	705.1	688.9	1.8	-2.3
أجمالي الودائع تحت الطلب / أجمالي الودائع %	80.0	81.0	82.2	2.7	1.4
أجمالي الودائع لأجل / أجمالي الودائع %	18.9	17.9	16.8	-10.7	-6.2
أجمالي ودائع الإدخار / أجمالي الودائع %	1.1	1.1	1.0	-10.3	-4.6
أجمالي الودائع / اجمالي الخصوم %	77.3	80.8	81.7	5.7	1.2

أسعار صرف العملات الدولية مقابل الدينار الليبي

العملات - الوحدة	متوسط السعر	البيع	شراء
الجنية الاسترليني	2.0311	2.0362	2.026
اليورو	1.7041	1.7083	1.6998
الدولار الامريكي	1.2593	1.2624	1.2561
الدولار الكندي	1.2329	1.236	1.2298
الدولار الاسترالي	1.1965	1.1995	1.1935
الفرنك السويسري	1.3801	1.3836	1.3767
الكرونر السويدي	0.1977	0.1982	0.1972
الكرونر النرويجي	0.2164	0.2169	0.2158
الكرونر الدنماركي	0.2285	0.2291	0.2279
الين الياباني- 100 ين	1.2809	1.2841	1.2777
الريال السعودي	0.3358	0.3366	0.3349
الدرهم الاماراتي	0.3429	0.3437	0.342
الدينار التونسي	0.7713	0.7732	0.7694
الدينار الجزائري-10 دينار	0.1539	0.1543	0.1535
الدرهم المغربي	0.152	0.1524	0.1517
موريتانيه -100 اوقية	0.4191	0.4201	0.4181
فرنك الافريقي- 100 فرنك	0.256	0.2566	0.2554
الروبل الروسي-10 روبل	0.3959	0.3969	0.395
الليرة التركي	0.6468	0.6484	0.6452
الايوان الصيني	0.2062	0.2067	0.2057

ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي

بالرغم من أن التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا بسبب تأثيره على المستوى المعيشي للأفراد والتكاليف والقدرة التنافسية للمؤسسات، إلا أنه لا يوجد تعريف له موحد يلقى قبولاً عاماً لدى كل الاقتصاديين وذلك بسبب اختلاف العوامل المسببه له، وهكذا فقد تنوعت تعريفاته بحسب المدارس الفكرية الاقتيصادي، فعرفه الاقتصاديون الكلاسيكيون بأنه الزيادة المحسوسة في كمية النقود الناجمة عن الزيادة في عرض النقود والائتمان، بينما عرفه أتباع مدرسة اقتصادية مختلفة بأنه الارتفاع في مستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة والدخول المتاحة للإنفاق، في حين يرى فريق أخر من الاقتصاديين بأن التضخم هو الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الكافي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار، وقد ذهبت الاتجاهات الحديثة إلى تعريفه بأنه حالة الارتفاع العام للأسعار.

ومن الآثار السلبية المباشرة لظاهرة التضخم ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية ومن ثم تضرر اصحاب الدخول المحدودة، كما يؤدي التضخم إلى خفض القيمة الشرائية للنقد، مما ينجم عنه زيادة الطلب على رؤوس الاموال لتمويل المشرعات المقترحة ومن ثم زيادة سعر الفائدة في السوق، بالاضافة إلى الحد من الصادرات إلى السوق الدولية.

وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة ومحددات التضخم أسبابا عدة ومختلفة له، فقد خلصت النظرية الكلاسيكية إلى أن ظاهرة التضخم تنشأ عن زيادة عرض النقود، حيث صيغت هذه النظرية حتى تقدم تفسيراً منطقياً لما شوهد من ميل الأسعار إلى الارتفاع في الأوقات التي كانت فيها كمية النقود تزداد على نحو أسرع من نسبة أنتاج السلع والخدمات، وترى هذه النظرية بأن عرض النقود والأسعار مترابطان بشكل متناسب، أو بعبارة أخرى فإن أي زيادة في عرض النقود من شأنها أن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وقد جمع منظرو (الكمية) في المعادلة التالية :

$$MV = PT$$

حيث أن (T) مجموع المبادلات، (P) المستوى العام للأسعار، (V) سرعة دوران النقود و(M) الكتلة النقدية.

الجانب الأيسر يبين مقدار النقود التي تستلم بدل السلع والخدمات (MV)، وفي الجانب الأيمن من المعادلة قيمة السلع المتداولة (PT). ويوضح فيشر (Fisher) هذه العلاقة بأنه إذا تضاعفت كمية النقود فأن الأسعار أيضاً ستتضاعف، في حين لن تتغير T,V .

غير أن تفسير التضخم بهذا المعنى لم يمنع من نقد هذه النظرية واثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبها، حيث إن هذه النظرية يعوزها الدقة والوضوح وصدق الظواهر الدالة على ذلك فالظروف الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير 1929 – 1933 لم تفسر عدم ظهور التضخم وعدم ارتفاع الأسعار مع أنه ألقيت كميات كبيرة من النقود المتداولة في الأسواق..

في المقابل، ترى النظرية الكينزية بأن التضخم يتأتى من أسباب عدة وتصنف إلى مجموعتين، تتعلق المجموعة الأولى بالطلب التجميعي (الاستهلاك، الاستثمار و الإنفاق الحكومي)، بينما تتصل المجموعة الثانية بعوامل العرض، وعلى وجه التحديد ترى النظرية الكينزية أن احد أسباب التضخم يتمثل في توسع الطلب التجميعي بمعدلات تفوق معدلات النمو في العرض، وقد أكدت النظرية على أهمية حالة التوازن في الاقتصاد، حيث يصبح للطلب الزائد أهمية في أحداث التضخم في ظل استغلال كل الموارد في الاقتصاد، بينما تتلاشى تلك الأهمية إذا كانت هنالك موارد غير مستغلة، وفي هذه الحالة يصبح بالإمكان التوسع في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد دون أن يحدث تأثير على الأسعار، بينما يمكن أن يشهد الاقتصاد تضخماً خلال تحركه من نقطة التوازن العام إلى أخرى.

واستناداً إلى النظرية الكلاسيكية، ساق قادة المدرسة النقدية من أمثال فريدمان الحجة بأن التضخم هو دائماً ظاهرة نقدية بحتة تنجم أما عند زيادة عرض النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج، أو عند اللجوء إلى التمويل بالعجز بسبب السياسات المالية التوسعية.

ومن وجهة نظر فريدمان فإن الطلب على النقود يتوقف على ثلاث عوامل:

الثروة الكلية

سعر ومردودية مختلف أشكال الثروة:

ذوق وتفضيلات أصحاب الثروة.

كذلك فسر التضخم بأسباب تتصل بجانب العرض وفي هذا الشأن أشار كلاً من برونفينبرنير وهولزمان إلى أن هناك سببين أساسيين للتضخم يتعلقان بجانب العرض وكلاهما يمثل نوعاً من ممارسة القوة في الأسواق من قبل بعض المجموعات، حيث يتمثل السبب الأول في الأجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال لمنتسبيها، بينما يتمثل السبب الثاني فيتمثل في الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لأنفسهم في الصناعات الاحتكارية وما يماثلها، حيث يسمى النوع الأول بتضخم الأجور، بينما يطلق على النوع الثاني تضخم الأرباح وكليهما يحدث في ظروف السوق التي تتسم بالتنافس غير الحر.

إن تضخم الأجور ينجم عن حصول اتحادات العمال على زيادة في الأجور الاسمية بمعدلات تفوق التضخم، مما يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاجية. وعادة ما يستجيب المحتكرون في أسواق السلع والخدمات للزيادة في الأجور بزيادة الأسعار بمستويات تفوق تكلفة الزيادة في الأجور عندئذ تنشأ سلسلة الزيادة في الأجور والأسعار، وهذا بالطبع يتوقف على مرونة السلع.

وتجدر الإشارة إلى إن قوة السوق تتغير بمرور الزمن اعتماداً على العوامل عدة من بينها التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والتي قد تكمن جذورها في تغيرات في نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين. وفي هذا السياق يعتبر المنتمون للمدرسة الهيكلية أنه من الصعب تفادي التضخم في اقتصاديات تعاني من المعوقات الهيكلية والتي يعرفها «ثورب» بأنها أساسيات التركيبة الاقتصادية والمؤسسة الاجتماعية والسياسية للبلد التي تعيق بطريقة أو بأخرى التوسع في الإنتاج. ويرى اصحاب المدرسة الهيكلية ان بروز ظاهرة التضخم في اقتصاديات الدول النامية يعود إلى سعيها لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار حركة الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي.

غير أن هذه النظرية واجهت انتقاداً رئيسياً حول حقيقة ان التضخم ظاهرة مستمرة، في حين ان العوامل المؤسسية ذات أثر آني فقط ويتركز إثرها على الاسعار النسبية وليس على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلا يمكنها احداث زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار، وفي حالة ان الاقتصاد منفتح على العالم الخارجي يضاف إلى الاسباب السابقة عوامل تتعلق بالمؤثرات الخارجية على التضخم، حيث تشير الأدبيات إلى أن اقتصاديات الدول النامية تعتمد بدرجة كبيرة على اقتصاديات الدول المتقدمة ليس فقط فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية وإنما بمدخلات الإنتاج أيضا، وطالما إن تكلفة الإنتاج هي أحدى القوى المؤثرة في التضخم فانه من البديهي أن يكون لارتفاع تكلفة الإنتاج اثر كبير على مدخلات الإنتاج المحلية، وهو ما أصبح اليوم يعرف في الأدبيات بالتضخم المستورد، ومن ناحية أخرى ونتيجة للتركيبة الهيكلية للاقتصاديات تلك الدول فأن درجة الاعتماد الكبيرة على الواردات (مدخلات الإنتاج ، السلع) يمكن أن تؤثر على معدلات التضخم من خلال التغيرات في سعر الصرف، في حالة ثبات الأسعار في السوق العالمية، فالتدهور في سعر الصرف بمعنى ارتفاع سعر الوحدة من العملة الأجنبية بالعملة المحلية، يؤدي دون شك إلى ارتفاع التكلفة بالعملة المحلية مما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.

وعلى الرغم من هذا الجدل الكبير حول العوامل الأساسية المحددة لهذه الظاهرة ظاهرة التضخم وبالتالي السياسات المناسبة لكبحها، الا إن هناك العديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي لها صلة مباشرة بالتضخم في أي اقتصاد، غير أن طبيعة وحدة هذه العوامل تختلف من اقتصاد لأخر، ففي الاقتصاد الليبي والذي يتميز بأنه اقتصاد أحادي الجانب وصغير نسبياً وذو درجة انفتاح كبيرة على العالم الخارجي، فأنه من المتوقع أن يكون هناك أثر واضح للعوامل الخارجية على التضخم في الاقتصاد الليبي، كما يرى البعض أن الجانب النقدي والمتمثل في عرض النقود هو الاخر له دور كبير في التضخم فضلاً عن النمو المتزايد للانفاق العام. حيث تشير البيانات إلى أن معدلات التضخم خلال السنوات 2007 و2008 و2011 شهدت ارتفاعاً ملفتا للنظر في الاقتصاد الليبي ويعزى ذلك للاسباب عدة لعل من أهمها تمتلث في :

ارتفاع الانفاق العام بشكل كبير خلال الفترة 2007، 2010 .

زيادة الطلب على السلع وانخفاض المعروض منها، خصوصاً خلال فترة حرب التحرير عام 2011.

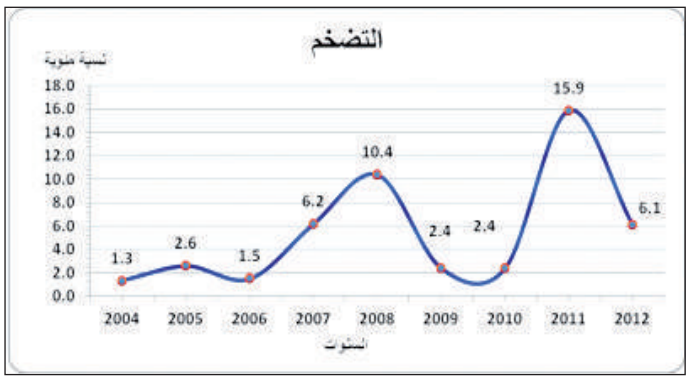

وقد أعدت مؤخرا إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي دراسة لحصر وتقييم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة 2000 – 2012، شملت حصرا لمعظم العوامل الرئيسية التي ساقتها المدارس الاقتصادية المختلفة، وبعد فرز هذه العوامل بحسب علاقتها بالطلب والعرض محليا وخارجيا، وإخضاعها لتقيم مبدئي بحسب نتائج الدراسات السابقة في اقتصادات مشابهة من حيث الهياكل والموارد، تم بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير كل عامل من العوامل المختلفة، وقد أظهرت النتائج بأن محددات التضخم في الاقتصاد الليبي كانت على النحو التالي:

العوامل الخارجية (سعر الصرف، التضخم لدى الشريك التجاري):هي المؤثر الأول على مستوى الأسعار في ليبيا، حيث بلغ ميل الأسعار للتغيرات في هذه العوامل 21٪ في المدى القصير، و18٪ في المدى الطويل، وهاتان النسبتان مقبولتان نظرياً لكون الاقتصاد الليبي صغير ومفتوح على العالم الخارجي.

الجانب النقدي كان المؤثر الثاني على التضخم، لكن مع التأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي: حيث كان عرض النقود بمعناه الواسع هو المتغير النقدي الوحيد المعنوي ولديه الإشارة المقبولة نظريا، وبالرغم من كون هذا المتغير متكامل مع بقية متغيرات النموذج إلا أن معلمته في المدى الطويل كانت غير مقبولة نظرياً (سالبة)، وكان إجمالي تأثيره في المدى القصير (الميل الحدي للتضخم بالنسبة لعرض النقود) 22٪.

الانفاق الحكومي كمتغير ممثل للطلب في الاقتصاد الليبي كان الميل الحدي في المدى القصير 3٪ عند التباطؤ الرابع معبراً عن فترة انتقال آثار السياسة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي، وكان الميل في المدى الطويل 8٪.

التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة كان متأثراً بعوامل موسمية يجب أن تؤخذ من قبل واضعي السياسات عند تقييم تطور الأسعار في المدى القصير والمتوسط: تصاعدية خلال الربع الثاني والثالث من كل سنة، وتنازلية خلال الربع الأول والرابع من كل سنة. فكانت أهم الأسباب وراء النسق التصاعدي خلال الربع الثاني والثالث من كل سنة اعتماد الميزانية العامة وبالأخص اعتماد تفويضات الميزانية التنموية التي كانت وراء خلق زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وكان الربع الثالث من هذه السلسلة يصادف بداية العام الدراسي الذي كان الطلب فيه يزيد على السلع المتبادلة (التجارية). أما بالنسبة للفترات ذات الطابع المسمي التنازلي فكانت الأسباب المؤثرة فيها كون الربع الأول يخلو من أي تفويضات مالية كبيرة من قبل الدولة، وبالنسبة للربع الرابع أنه يلي ربع كان الصرف فيه بشكل كبير الأمر الذي يؤدي إلى الاستفادة من مخزونات السلع المشتراة خلال الربع الثالث.

الاقتصاد الليبي يعاني من اختناقات في قنوات العرض (احتكار قلة) حال دون استفادة المستهلكين من حالات انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، ولم يمرر للمستهلك إلا الارتفاعات الحاصلة في السوق العالمية. والدليل على ذلك تبين أن أسعار الغذاء العالمية انخفضت بمقدار 19.9٪ في عام 2009 إلا أن نظيرتها في السوق الليبي ارتفعت بمقدار 3.1٪.

إدارة البحوث والاحصاء

1| أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2013.08.28

النفط / خام برنت	115.47 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,407.65 دولار / أوقية
الفضة	23.98 دولار / أوقية
النحاس	7,284.06 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	1,584.02 دولار أمريكي / طن
القمح	657.50 دولار أمريكي للطن
الأرز	344.71 دولار أمريكي للطن
السكر	362.44 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	1,857.06 دولار أمريكي / للطن

2 مؤشرات أسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 2013.08.28

دو جونز للصناعة	14,824.50 نقطة
دو جونز لقطاع النقل	4,785.03 نقطة
مؤشر نيكاي	13,459.7 نقطة
مؤشر فاينانشال تايمز	6,473.33 نقطة

3 مؤشرات أسواق المال للإقتصادات الناشئة

تركيا XU 100	66,122.03 نقطة
ماليزيا KLCI	1,701.76نقطة
كوريا الجنوبية	1,907.54نقطة

4 أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2013.08.28

دولار / اليورو	1.3262دولار
دولار / جنيه إسترليني	1.5508 دولار
ين ياباني / دولار	98.220ين

5 أسعار الفائدة العالمية

سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 شهور)	0.07 %
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 شهور)	0.26 %

(القنبلة الموقوتة) ... ذوبان الثلوج يكلف العالم 60 تريليون دولار

قال علماء أن تداعيات ذوبان جليد القطب الشمالي سيكلف العالم ما يقرب من إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي طيلة عام، جراء إطلاق غاز الميثان المحاصر تحت غطاء من الثلوج التي تغطي القارة المتجمدة، ما قد يؤدي إلى تقلبات حادة في الطقس ويتسبب في الفيضانات والجفاف.

ويتوقع الباحثون أن تصل كلفة التأثيرات المناخية لانبعاثات غاز الميثان إلى 60 ترليون دولار أي نحو حجم الاقتصاد العالمي في عام 2012، مشبهين الأمر بالقنبلة الاقتصادية الموقوتة)، في وصفهم لانعكاسات انحسار الثلوج عن مساحات شاسعة من أراضي القطب، وفقا للبحث الذي نشر من قبل جامعة (كامبردج) وكلية (روتردام) للإدارة في جامعة (إراسموس).

وقال العلماء: إنه إذا استمرت معدلات ذوبان الجليد على ما هي عليه فإن القطب الشمالي ربما يكون في فصل الصيف بلا جليد على الإطلاق قبل نهاية القرن الحالي. ويؤكد هذا التحذير نتائج توصل إليها عام 2004 تقرير وضعه 250 خبيرا من الدول الثماني الأعضاء بمجلس القطب الشمالي (الولايات المتحدة وكندا وروسيا واليابان وفنلندا والسويد وأيسلندا والنرويج).

وإذا ما تحققت تكهنات العلماء، من المتوقع أن يسفر تحرر نحو 50 مليار طن من غاز الميثان على مدى عقد كامل ، ماقد يخلق الظواهر الجوية المتطرفة التي ستؤثر أساسا على الدول النامية، على الأرجح.

ويقول مؤلفو البحث إن تأثيرات انبعاثات غاز الميثان ستشعر بها البلدان النامية المرشحة أكثر من غيرها لكي تشهد ارتفاع مستوى سطح البحر وحدوث فياضانات وتأثيرات سلبية تطرأ على القطاع الزراعي وعلى صحة الإنسان بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض.

البطالة.. الديون... والتباطؤ عناوينها

مؤشرات الأزمة الأوروبية في ارتفاع ودول تتجاوز توصيات المفوضية الأوروبية

في مؤشر عن استمرار تداعيات الأزمة المالية التي ضربت مختلف دول القارة، واصلت الديون الحكومية في عدد من بلدان منطقة اليورو، خلال في الربع الأول من العام الجاري، وذلك على الرغم من الجهود لإعادة اقتصاد المنطقة إلى عافيته حسبما أكده مكتب الإحصاء الأوروبي يوروستات.

وأوضح وكالة الإحصاء الأوروبية (يوروستات) إن الديون الحكومية في منطقة اليورو ارتفعت إلى 92.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بمقارنة مع 90.6 في المائة في الربع الأخير من خلال العام الماضي ويمثل الرقم زيادة قدرها 4 نقاط مئوية عن الفترة نفسها من العام الماضي، فيما بلغ معدل البطالة 11٪ فقط، بحسب ما أعلن عنه الوكالة.

حجم الديون

سجلت اليونان أعلى مستوى للديون، بعد أن لامست نسبة ديونها 160.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإيطاليا بنسبة 130.3 في المائة، وكذلك البرتغال وأيرلندا بنسبة 127.2 في المائة و125.1 في المائة وكانت تلك الدول من بين الأكثر تضررا من أزمة منطقة اليورو.

وتخالف هذه الأرقام والنسب، في مؤشر عن تعمق الأزمة واستفحالها، توصيات الاتحاد الأوروبي لدول الأعضاء، بإبقاء مستوى ديونها دون حاجز 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو رقم مستهدف تجاوزته 14 دولة وتنصح المفوضية الأوروبية الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي الدول لانتهاج إجراءات لتنقية اقتصاداتها.

وقال المكتب أن أكبر زيادة فصلية لوحظت في أيرلندا وبلجيكا وإسبانيا بينما كانت لاتفيا والدنمارك وألمانيا هى الأفضل فيما يتعلق بكبح الدين.

وشكلت الديون المقدمة إلى الدول الأعضاء الأخرى بمنطقة اليورو في إطار برامج الإنقاذ1ر2 في المائة من إجمالي الدين داخل المنطقة وبلغ الدين داخل الاتحاد الأوروبي الأوسع9ر85 في المائة في 31 مارس مقابل 2ر85 في المائة في الربع الأخير من العام الماضي. ولا يشمل الرقم دين كرواتيا التي انضمت إلى الاتحاد في الأول من جويلية لتصبح العضو الثامن والعشرين.

ايطاليا تعاني

من جانب آخر أعلن معهد الإحصاء القومي الإيطالي (ايستات) في تقرير حديث، عن تراجع حجم صادرات إيطاليا خلال شهر يونيو الماضى بنسبة عامة بلغت 2.9 في المائة في أسوأ تراجع منذ شهر ديسمبر 2009 والثاني منذ بداية عام 2013 الجاري.

ووفقا لما جاء فى التقرير، فإن الميزان التجاري الخارجي الايطالي ظل يسجل فائضا يقارب ثلاثة في المائة خلال النصف الأول من العام رغم هذا التراجع القوي في الصادرات الايطالية الذي جاء نتيجة تباينات كبيرة بين أسواق البلدان المختلفة ومتأثرا بالهبوط القوي الذي بلغ 7.1 في المائة في الصادرات إلى أسواق الولايات المتحدة والأسوأ نحو أسواق تركيا والهند واليابان.

ألمانيا تباطؤ

توقع البنك المركزى الألماني» البوندسبنك» أمس فى تقرير حديث له، أن يسجل اقتصاد ألمانيا نموا خلال الفترة القادمة ولكن بوتيرة بطيئة، على الرغم من النمو القوي المسجل خلال الربع الثاني من العام الجاري،بفضل الإنتاج الصناعي وقطاع البناء.

كما أشار البنك في تقريره إلى أن البيانات النقدية لا تشير إلى مخاطر متعلقة بزيادة معدل التضخم في منطقة اليورو مضيفا أن الصدمات السلبية قد تعرقل إتاحة الائتمان، ومن ثم اقتصادات دول الأطراف.

يذكر ان المكتب الاتحادي للإحصاء فى ألمانيا كان قد ذكر منذ فترة أن معدل التضخم فى اقتصاد ألمانيا كان قد إرتفع خلال الشهر الماضي بنسبة 1.8٪ مقارنة بنفس الشهر من عام 2012،ويذكر أن معدل التضخم إرتفع خلال مايو الماضي بنسبة 1.5٪ وفي أبريل بنسبة 1.2٪.

وعزا التقرير سبب الارتفاع الأخير في معدلات النمو في يونيو الماضي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

فرنسا بطالة

وفي فرنسا إرتفع عدد العاطلين عن العمل بنهاية شهر يونيو الماضى بنحو 14.9 ألف عاطل، ليصل عددهم إلى 3.279 مليون عاطل،وبذلك تصل نسبة البطالة فى البلاد إلى 11.2٪ ،بحسب التقرير الصادر عن وزارة العمل الفرنسية.

وخلال العامين الماضيين لم تتوقف معدلات البطالة عن الصعود حيث صارت شبحا يهدد الفرنسيين ويقضي على آمالهم في تحقيق مستوى معيشي احسن، وفي هذا السياق تنبأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة معدلات البطالة في اقتصاد فرنسا حتى نهاية عام 2014، ليصبح 11.1٪ بعد أن بلغ 10.7٪ خلال العام الراهن، وهو الأمر الذي أصاب كثير من المراقبين بالفزع إذ أن ارتفاع معدلات البطالة على هذا النحو يمثل عائقا كبيرا أمام تحقيق النمو ويدق ناقوس الخطر في البلاد.

احتياطيات تناهز 7300 تريليو قدم مكعب

ارتفاع أسعار النفط التقليدي يدفع باتجاه الغاز الصخري

قدر تقرير اقتصادي حديث صادر عن هيئة معلومات الطاقة الأمريكية رحجم الاحتياطي العالمي من النفط الصخري بـ 345 مليار برميل من الخام الممكن استخراجه في 41 دولة، ووفقا لتلك الأرقام فإن الاحتياطي الدولي من خام البترول يمكن أن يزيد بنحو 10 في المائة عن التقديرات الراهنة.

كما يظهر التقرير أن هناك حوالى 7299 ترليون قدم مكعب من الغاز الصخري ما يعني زيادة الاحتياطات العالمية من الغاز بنحو 47 في المائة.

واهتم التقرير بشكل محدد بالتوقعات الخاصة بأمريكا، فوضعها عند حدود 58 مليار برميل من النفط، أي أكثر من ضعف احتياطات النفط الحالي المؤكد لديها، والذي يمكن أن يكفي فقط سبعة أعوام وفقا لمعدلات الإنتاج الجاري.

أما عن احتياطات النفط الخام في العالم فقد أشار تقرير متخصص صدر مؤخرا،إلى أنها قد ارتفعت الى حوالي1.67 تريليون برميل عام 2012 ورأى ان ارتفاع أسعار النفط حفز شركات البترول العالمية على توسيع استكشافاتها.

وأضاف التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية وخص بنشره وكالة الانباء الكويتية (كونا) اليوم ان ارتفاع الاسعار حفز الشركات على توسيع الاستكشاف خصوصا في المناطق النائية وأعماق البحار والمحيطات التي كانت عصية في السنوات الماضية.

وذكر التقرير ان منطقة الشرق الأوسط احتلت 48.4في المئة من تلك الاحتياطات لمصادر الطاقة التي تلعب دورا محوريا في تنمية وتطوير الصناعات الحديثة وتعزيز مسارات الاقتصاد العالمي مبينا ان مساهمة دول منطقة الشرق الأوسط في احتياطات النفط تراجعت من 56.1 بالمئة في 2002 الى 48.4بالمئة في 2012.

وأشار الى أن مساهمة دول أمريكا الجنوبية والوسطى زادت للفترة نفسها من 7.6 في المئة الى 19.7 في المئة نتيجة ارتفاع احتياطات النفط لفنزويلا إلى حوالي 296 مليار برميل لافتا الى شكوك أثارتها جهات احصائية «حول الارقام التي قدمتها فنزويلا خلال السنوات الثلاث الماضية».

وقال ان مساهمة دول آسيا الباسفيكي تراجعت إلى 2.5 في المئة كما تراجعت نسبة دول أمريكا الشمالية الى 13.2 في المئة متراجعة من نسبة 17.3 في المئة عام 2002 بسبب توجه كثير من شركات النفط الى المناطق الأكثر ربحية في استثمارات النفط وخصوصا في الشرق الاوسط وأمريكا.

وأشار الى احتفاظ السعودية بمكانتها كأكبر منتج للنفط في العالم بطاقة انتاجية تتخطى 12 مليون برميل يوميا كما ارتفعت احتياطاتها من الزيت الخام الى 260.2مليار برميل في 2012 متوقعا أن تتنامى تلك الاحتياطات في ظل توسع الاستكشافات النفطية التي ستجريها شركة (أرامكو) في السنوات المقبلة.

جدير بالذكر ان سعر خام القياس الأوروبي إرتفع بنحو 16 سنتا إلى 108.86 دولارات للبرميل متجهة نحو تسجيل مكاسب لثالث أسبوع على التوالي، وصعدت عقود الخام الأمريكي الخفيف 11 سنتا الى 108.15 دولارات للبرميل بعد أن أنهت الجلسة السابقة عند 108.04 دولارات وهو أعلى مستوى لها في 16 شهرا، ويتجه النفط الأمريكي لتسجيل رابع أسبوع على التوالي من المكاسب.

لأسباب فنية وتقنية

نواب برلمان يرفضون استخراج الغاز الصخري

في الوقت الذي تبذل فيه وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية مجهودات جبارة وتسخيرها لأموال طائلة من اجل استغلال الغاز الصخري، عارض برلمانيون جزائرون استغلال هذه الثروة، بحجة أن سلبيات استخراجها أكثر من ايجابيته، ومداخليه أقل بعشرات الأضعاف من تكاليفه، لهذا طالب البعض علنية وزارة الطاقة الجزائرية بالكف عن ما تسعى إليه.

جاءت مطالب بعض البرلمانيين الجزائريين، في اليوم الأول للنقاش حول مشروع القانون المتعلق بالمحروقات بمعارضة استغلال الغاز الصخري من قبل نواب حزب جبهة التحرير الوطني وتكتل الجزائر الخضراء والحركة الوطنية للأمل والتجمع الجزائري الذين تدخلوا خلال أول جلسة علنية.

ففي بداية النقاش صرح نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني السيد طلبية بهاء الدين قائلا: «اقترح تعديلا لمشروع هدا القانون ينص على إلغاء كل المواد المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية».

وأكد النائب المعارض لاستغلال الغاز الصخري أن الدول الغربية الطامعة في احتياطي هذا النوع من الغاز تحث الدول المالكة لهذا الاحتياطي على استغلاله. وتاسف لكون «الحكومة تتجاهل عمدا المخاطر الناجمة عن هذا الإستغلال لكن على العكس فإنها تؤكد أن استغلال الغاز الصخري لن يتسبب في تلوث المياه الجوفية في الصحراء».

وتساءل من جهته السيد فيلالي غويني نائب تكتل الجزائر الخضراء عما إذا كان استغلال الغاز الصخري يمثل فرصة بالنسبة للجزائر علما أنه لديها بدائل أخرى من شأنها أن تضمن أمنها الطاقوي ذاكرا على سبيل المثال تطوير الطاقات المتجددة.

وأردف يقول مخاطبا وزير الطاقة و المناجم «لسنا مقتنعين بضرورة استغلال الغاز الصخري فهذا ليس خطابا سياسيا بل آراء لخبراء يعارضون مبرراتكم». وحذر النائب من هذا الإستغلال الذي اعتبره «قنبلة موقوتة الشعب في غنى عنها».

وأشار نائب أخر عن حزب جبهة التحرير الوطني السيد يوسف ناحت إلى أن وزارة الطاقة لم توفر ضمانات كافية فيما يخص حماية البيئة خلال عمليات استخراج هذا الغاز واصفة اقتراح وزارة الطاقة «بالمغامرة». وأضاف قائلا «أن التساؤلات حول الضمانات المرتبطة باستغلال الغاز الصخري لا تهدف إلى التشكيك في حسن نيتكم. فالأمر يتعلق بمشاريع فيها مجازفة مع ضمانات قليلة بحيث أن الإنعكاسات ستكون وخيمة في حال سوء الإختيار».

أما السيد محمد لحبيب قريشي من الحركة الوطنية للأمل فقال متهكما انه حتى البلدان الفقيرة التي تملك احتياطي من الغازات غير التقليدية رفضت استغلاله.

ياتي هذا، في الوقت الذي أشارت لجنة الشؤون الاقتصادية للمجلس الشعبي الوطني الجزائري التي نشرت عشية أمس الثلاثاء تقريرها الأولي حول مشروع القانون المتعلق بالمحروقات إلى أنها اقترحت تعديلا لنص الوزارة تمثل في عرض كل استغلال للبترول والغاز الصخري لموافقة مجلس الوزراء مما سيعزز حسب النواب القيود على استخراج هذا النوع من الغاز.

رؤية حول إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي خلال مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير

إن الغرض من هذا المقال هو عرض رؤية عامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي التي يرى الباحث بأنها قد تساعد في الاسراع بتحول هذا الاقتصاد، وتنويعه بعيدا عن النفط، وتشجيع القطاع الخاص ليلعب دور مركزي وحيوي به.

تتضمن هذه الرؤية ثلاثة أقسام ، القسم الأول يشتمل على خلفية عامة حول الاقتصاد الليبي، ويتناول القسم الثاني الخصائص الأساسية وطبيعة الاقتصاد الليبي وآفاقه في المدى المتوسط في ظل السياسات الاقتصادية الحالية، أما القسم الثالث فيتناول الرؤية المقترحة من قبل الباحث حول إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

د. علي رمضان شنيبيش

أولا- خلفية عامة

❖ اختارت ليبيا في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن العشرين نظام الاقتصاد الموجه وبمرور الوقت سيطر القطاع العام على كافة القطاعات الاقتصادية تقريبا، كما سيطر هذا القطاع أيضا على عملية صنع القرار فيما يتعلق باستخدام القوى العاملة ورأس المال في الاقتصاد، بل حتى فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء التجاري العادية، كما كانت كافة الاستثمارات تقوم بها الدولة، وكان دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي غائبا تقريبا، وقد أدى هذا التدخل في النشاط الإقتصادي إلى استمرار تدهور مناخ الأعمال، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتحسن محدود في مستوى المعيشة، ولولا إيرادات النفط لما تمكن النظام الاقتصادي في ليبيا من الاستدامة.

❖ لقد تبنت عدة بلدان في الماضي نظام الاقتصاد الموجه كالاتحاد السوفياتي سابقا، ومجموعة البلدان الاشتراكية في شرق أوروبا، والصين، والهند، لكن في بداية الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بدأ العديد من هذه البلدان في رفع القيود عن الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق من خلال السماح للقطاع الخاص باتخاذ قرارات التسعير والانتاج والتوزيع، وأصبحت غالبية الاقتصادات اليوم إما إقتصادات تقوم على قوى السوق أو مختلطة .

❖ لقد أدت التغيرات التي اتبعتها بعض الدول خلال المرحلة الأولى من التحول إلى خلل في توزيع الدخل والثروة، وانخفاض النمو الاقتصادي، ولكن بعد استكمال هذه المرحلة كان بمقدور هذه الدول تحقيق نمو اقتصادي أكبر وحدوث تحسين في مستوى المعايير المعيشية للسكان.

❖ بناء على تقييم أداء البلدان التي قامت بتحويل اقتصاداتها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، يرى العديد بأن عملية تحول الاقتصاد الصيني كانت ناجحة. لكن ما لا يذكر عادة هو أنه خلال فترة ما يقارب 10 سنوات، أي حتى مطلع التسعينيات، كان الاقتصاد الصيني يجمع بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق في ذات الوقت، والهدف كان ألا يكون الوضع الاقتصادي أسوأ في ظل الاقتصاد المختلط منه في ظل الاقتصاد المخطط، في حين يعطي النظام الجديد لبعض السكان الفرصة أن يكونوا أكثر غنىً. وبصورة تدريجية بدأ الاقتصاد المخطط بالتناقص حتى منتصف التسعينيات، حيث أصبح تخصيص الموارد يتحدد بصورة أكبر من خلال آليات السوق.

5. وفي ليبيا فإن برنامج إعادة الهيكلة الذي طبق على استحياء يشبه ما طبقته الصين خلال المرحلة الاولى من عملية التحول، وذلك من خلال تطبيق بعض الإجراءات المتعلقة بإعادة الهيكلة، حيث تم فتح القطاع الخارجي، تمليك بعض الشركات العامة للقطاع الخاص، تحرير معظم الأسعار. وقد كان لسياسة توحيد سعر الصرف وتحرير العمليات الجارية والغاء التمييز في المعاملات بين مختلف الوحدات العاملة في الاقتصاد مقيمة او غير مقيمة محلية او اجنبية أثره الملموس على استقرار الاقتصاد الكلي خلال السنوات التي اعقبت تنفيذ هذه السياسة.

6. بالإضافة إلى النماذج الإقتصادية التي تم ذكرها أعلاه ، ففي العديد من البلدان وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نجد أن الحكومات ماتزال تمتلك حصّة كبيرة من الاقتصاد، ولكن لا تتمتع هذه الأنشطة بأية حماية من تلك الحكومات، حيث تدار معظم مؤسساتها العامة على أسس تجارية وتتنافس مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وعدد كبير من هذه الأنشطة هو مشروعات مشتركة مع مستثمرين من القطاع الخاص إما محليين أو أجانب، وقد أدت السياسات المتبعة في تلك الدول إلى نمو الاقتصاد غير النفطي، وساهمت هذه السياسات في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة سواء للعاطلين عن العمل أو للداخلين الجدد لسوق العمل، كما ساهمت هذه السياسات أيضا في توسيع القاعدة الضريبية، وتخفيف العبء على الميزانية العامة.

7. في ليبيا، ما يزال القطاع العام يلعب دوراً رئيسياً في الإقتصاد . ولم يكن هذا الأمر ليسبب أي مشكلة لو كانت عمليات القطاع العام تدار بكفاءة، لكن غياب المنافسة والمساءلة، وضعف الإدارة، أدى كل ذلك إلى ضعف وتدني مستوى وجودة الخدمات، فالقطاع العام في ليبيا غير كفؤ، ومكتظ بالعاملين، ويعتمد كثيراً على الدعم من الميزانية العامة، وبذلك فهو غير قابل للاستدامة في المدى الطويل عندما تنضب الموارد النفطية أو تقل بدرجة كبيرة.

ثانياً - الخصائص الأساسية وطبيعة الاقتصاد الليبي

8. تتمتع ليبيا بموارد سخية من الطاقة، لكن اقتصادها هو الاقل تنوعاً بين البلدان المنتجة للنفط رغم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نفذت خلال العقود الماضية. وبالنظر إلى تقلب أسعار النفط وتأثيرها على التدفقات النقدية للمالية العامة، فإن هناك حاجة ماسة لادخار جزء من الإيرادات النفطية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية طويلة الأجل وتحقيق العدالة بين الاجيال.

9. لقد ساهم قطاع النفط بحوالي 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير، ويلاحظ هيمنة قطاع النفط على الحسابين المالي والخارجي للبلاد، وقد شكلت الصادرات النفطية حوالي 97 ٪ من إجمالي إيرادات الصادرات، كما شكلت حوالي 90 ٪ من إجمالي الإيرادات.

10. على المستوى الهيكلي، تم تحقيق تقدم جزئي في مجال التحرير الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، فقد تم فتح القطاع المصرفي للمنافسة المحلية والاجنبية، وتبسيط إجراءات طلبات إقامة المشروعات إلى حد ما، وتحرير معظم الاسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية. كما صدرت العديد من التشريعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي خلال عام 2010 بهدف تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع دور القطاع الخاص، ولكن ماتزال هذه التشريعات بحاجة إلى المزيد من التنقيح والتعديل لتتوافق مع أهداف مرحلة مابعد ثورة 17 فبراير .

11. إن ما أتخذ من سياسات وإجراءات ما تزال تتأثر بغياب إستراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ووجود قيود قوية تتعلق بالقدرات البشرية، وضعف المؤسسات، إن ليبيا لديها واحدة من أعلى نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي غير النفطي في العالم، لكن معدل نمو الاقتصاد مايزال بحدود الـ 6 ٪ سنوياً أو أقل أحياناً. وعند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في البلدان الأخرى، نجد بأن تلك البلدان كانت قادرة على تحقيق معدل أكبر للنمو الاقتصادي بمستويات أقل من الاستثمار، وهذا ما يشير إلى أن العائد على الاستثمار في ليبيا منخفضا بسبب تدني كفاءة رأس المال وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، فضلا عن أنه هناك ما يقال عن جودة الانفاق العام .

12. حسب آخر التوقعات لأسعار النفط وموقف السياسات الاقتصادية الحالية، نجد أن الآفاق الاقتصادية في المدى المتوسط (2013 – 2016) ما تزال مواتية وقد لا تثير أي مخاوف بشأن الاستدامة الاقتصادية في ليبيا، حيث سيواصل الحسابان المالي والخارجي تسجيل فوائض، لكن يتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي معتمدا وبشكل كبير على الإنفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري الذي يكاد يكون متوقفا تماما خلال العامين الاخيرين، وبذلك فإن المستوى المتوقع للنمو لن يكون كافياً لتوليد فرص عمل للقوى العاملة الليبية المتزايدة بسرعة، والتي يتم التغلب عليها بانفاق جاري لن يدوم طويلا ولن يساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية المنشودة.

ثالثاً – إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي

13. في ضوء ما تقدم، تحتاج ليبيا إلى تنفيذ استراتيجية شاملة تستندة على إعادة صياغة دور الدولة، من الدولة الضامنة والراعية إلى الدولة المنظمة والمحفزة للنشاط الاقتصادي، والعمل على تحسين مناخ الأعمال بما يدفع القطاع الخاص للعب الدور الأكبر في هذا النشاط .

14. أن الأوضاع الاقتصادية المواتية التي تتمتع بها ليبيا تشكل بيئة مثالية لتنفيذ استراتيجيه شاملة متوسطة الأجل لإعادة هيكلة اقتصادها وتقليل الاعتماد القوي على النفط وينبغي أن تهدف الإستراتيجية إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإرساء أساس قوي لتطوير الاقتصاد غير النفطي. وقد يتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية وقتا يتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، إذا ما تحقق الاستقرار الامني الذي يعد شرطا أساسيا، بل وضروريا .

15. إن إعداد وتنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، قد يتطلب تشكيل فريق اقتصادي رفيع المستوى من الوزارات وبعض الجهات المعنية، يكون مسؤلا عن تنسيق جهود الإصلاح المطلوبة، ويمكن أن يُساعد هذا الفريق في أداء مهامه لجنة أو لجان فنية تكون مكلفة باقتراح السياسات والإجراءات المطلوب تنفيذها ، كما يكلف الفريق الاقتصادي بإعداد تقارير دورية تحال إلى مجلس الوزراء حول الحالة المالية والاقتصادية للبلاد والموقف التنفيذي للاستراتيجية.

16. تحتاج كل وزارة ومصرف ليبيا المركزي لإعداد خطة تفصيلية بمساعدة خبراء مختصين لتحقيق أهداف إستراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد، وتتم مراجعة هذه الخطط من قبل اللجنة الفنية قبل تقديمها إلى الفريق الاقتصادي.

17. إن تنفيذ الإستراتيجية سيتطلب تجزئتها إلى برامج سنوية تتضمن المساعدة الفنية المطلوبة لتنفيذ الاصلاحات الموصى بها ونظاما لتقييم ومراقبة الأداء. وبالنظر إلى ضعف رأس المال البشري في ليبيا في بعض المجالات، فإنه سيكون هناك حاجة للاستعانة بخبراء من مؤسسات اقتصادية ومالية دولية لها مكانتها ومصداقيتها، بحيث يتواجد هؤلاء الخبراء في مختلف الوزارات والمؤسسات والمصرف المركزي.

18. إن استدامة عملية إعادة الهيكلة تتطلب دعم المواطنين، والذي لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال اشراكهم وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في الوقوف على متطلبات ومزايا الإصلاحات الاقتصادية، كما أنه من المهم إقامة حوار دائم وبناء مع مؤسسات المجتمع المدني بما يمكن مجلس الوزراء من شرح أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم حشد الدعم على مستوى الشعب.

الملتقى الأول للجان التحول للصيرفة الأسلامية

تم صباح يوم الخميس الموافق12/9 ، انعقاد المتقى الأول للجان التحول للصيرفة الاسلامية بمصرف الجمهورية وذلك بمدرج جميعة الدعوة الاسلامية بذات العماد ، وقد تم خلال الملتقى استعراض خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي ومتطلبات هذه الخطة وحلول مشكلاتها ، كما تم خلال الملتقى استعراض رسم توضيحي لخطوات ومتطلبات مشروع التحول ومنهجية ومؤشرات نجاح التحول إلى الصيرفة الاسلامية . وتطرق الملتقى إلى خارطة توضح مصارف تحولت إلى الصيرفة الأسلامية ، واخرى تتحول مثل مصرف الجمهورية وشمال افريقا والتجاري الوطني والمتوسط .

وقد حضر فاعليات هذا الملتقى السيد « مصباح العكاري « رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية ، والسيد «احمد رجب» مدير عام مصرف الجمهورية ، والدكتور «فتحي عقوب « مستشار محافظ مصرف ليبيا المركزي للصيرفة الأسلامية ، والسيد «اسامة الصلابي « عضو الهيئة التشريعية ، والسيد «جمال عجاج» عضو اللجنة الاستشارية للصيرفة الأسلامية ، ورئيس مجلس إدارة الجمعية الليبية للمالية الأسلامية ، وعدد من الخبراء والمهتمين والمصرفيين . يذكر أن «مفهوم التحول» هو تغيير نشاط المصرف من المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الأسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة .

انفجار الخارجية يصيب فرع المركزي بنغازي

تعرض مبنى مصرف ليبيا المركزي فرع بنغازي يوم الأربعاء الموافق 18/9 إلى أضرار مادية نتجت عن الانفجار الذي استهدف مبني وزارة الخارجية في بنغازي. وفي تصريح خاص بالموقع الالكتروني لمصرف ليبيا المركزي أوضح السيد « عبد القادر محمد» مدير فرع المصرف المركزي ببنغازي، أنه في ساعات الصباح الأولى ليوم الاربعاء سمع ذوي انفجار قوي بالمنطقة أسفر عن تفجير عدة مباني بسبب قوة الانفجار، وتعرض مبني المصرف المركزي إلى أضرار مادية والحمد الله لم يُصب أحد من الموظفين بإستتناء عنصر أمن واحد تعرض لإصابات بسيطة، مشيراً إلى أن منظومات المصرف لم تتعرض للتخريب ووضعت في مكان آمن..

تعزية

تتقدم أسرة تحرير صحيفة مصارف بأحر التعازي والمواساة القلبية إلى الزميل

«على محمد الشريف»

بمصرف ليبيا المركزي في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى «خاله» ، سائلين الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم آله وذويه جميل الصبر والسلوان .

إنا لله وإنا إليه راجعون

أسرة تحرير

صحيفة مصارف

تعزية

تتقدم أسرة تحرير صحيفة مصارف بأحر التعازي والمواساة القلبية إلى الزميل

«محمد الهمالي محمد صابر»

بمصرف ليبيا المركزي ، في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى «صهره» ، سائلين الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم آله وذويه جميل الصبر والسلوان .

إنا لله وإنا إليه راجعون

أسرة تحرير

صحيفة مصارف

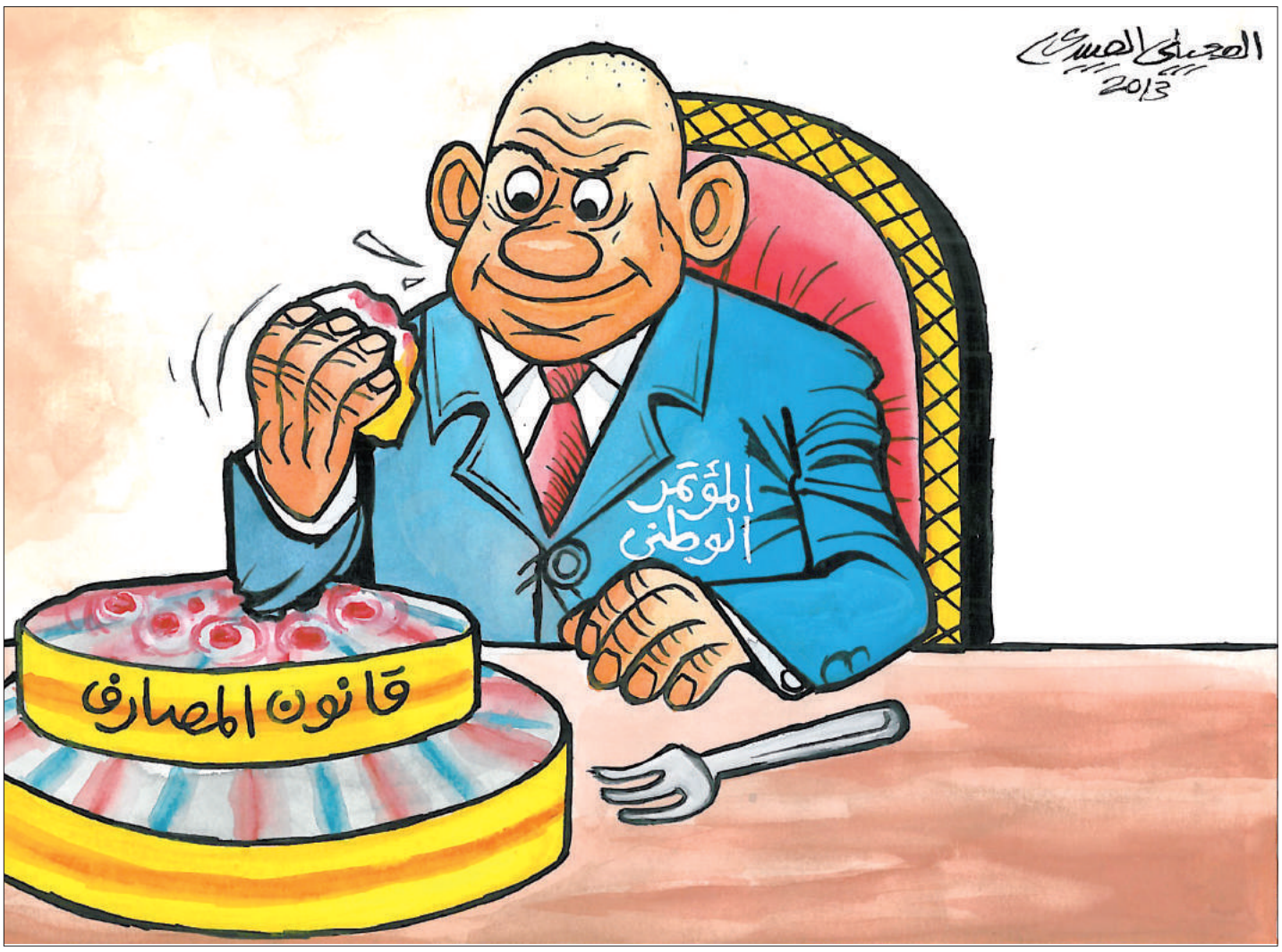

مصطلحات قانونية «1»

■ عبدالعاطي الزروق علي

السفنجة (الكمبيالة)

ينظم قانون النشاط الاقتصادي الليبي الاوراق التجارية وقد خصص لها الكتاب السادس ، وهي ثلاثة أنواع السفتجة (الكمبيالة) ، السند الإدني ، الصك . وقد عرف القانون الورقة التجارية بأنها محرر شكلي ، والمحرر الشكلي لا تمامه يجب أن يتخذ الشكل المخصوص الذي عينه القانون له وأن يصاغ بالصيغة المعنية الملزمة التى أوجبها القانون . وكل ورقة تجارية لابد من تضمنها البيانات التي قضى القانون أن ترد فيها فأن خلت الورقة من أحد هذه البيانات الالزامية فأنها تفقد صفتها كورقة تجارية ومن تم لا تنطبق عليها الأحكام التى أخص القانون بها الورقة التجارية . وإننا فيما يأتي سنشرح تعريف الكمبيالة بالقدر الذي يهم الاشخاص المتعاملين بها ولابد لهم من معرفة الحد الذي يصون حقوقهم :

عرفت المادة (827) من قانون النشاط الاقتصادي السفتجة (الكمبيالة) هى « أمر مكتوب وفقاً لأوضاع معنية حددها القانون يتوجه به شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يُسمى المسحوب عليه طالباً منه دفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين لأذن شخص يُسمى المستفيد « .

وتُعد الكمبيالة من أقدم انواع الأوراق التجارية ، وتنشأ عن الكمبيالة ثلاث علاقات الأولى بين منشأ الورقة وهو الساحب وبين المستفيد ، والثانية بين الساحب والمسحوب عليه الذي يوجه إليه أمر الدفع وهو عادة مدين الساحب والعلاقة الأخيرة هي بين المسحوب عليه القابل وبين المستفيد أو الحامل ، وقد تنتقل الكمبيالة من يد المستفيد إلى يد شخص آخر أو اشخاص آخرين حتى يحين موعد استحقاقها.

وقد حظيت السفتجة (الكمبيالة) باهتمام المشرع الليبي باعتبارها النموذج الأمثل للورقة التجارية بأحكام ضّمنها المواد من 827 حتى 926 من قانون النشاط الاقتصادي ، رغم أن التعامل في السوق التجارية بها هو أقل من التعامل بالسند الإدني ، الصك ، وذلك لأن السفتجة (الكمبيالة) حسب هذا القانون ، هى غير ما يسميه الناس في ليبيا كمبيالة ، فهذه الأخيرة هى من الناحية القانونية السند الإدني .

سفير جنوب أفريقيا :

سنعمل على رفع مستوى التبادل التجاري وسيتم تجميد أية أصول ليبية غير معروفة

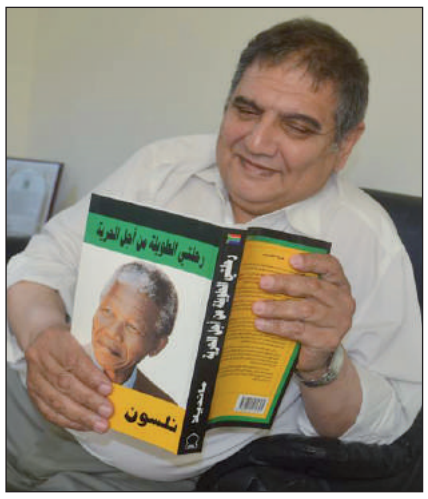

أكد سفير جنوب أفريقيا لدى طرابلس السيد «محمد دونجر» إن جوهانسبرج ترغب بعد ثورة 17 فبراير في تحسين العلاقات الثائية مع ليبيا، مشيرا إلي أن التعاون الثنائي مع طرابلس قبل الثورة كان بصفة عامة ضعيفاً على المستويين التجاري و السياسي.

وأضاف أن التبادل التجاري بين البلدين كان ضعيفاً جداً، ولم يتجاوز نسبة 0.1 ٪، لافتاً إلى أن هناك نوعا من التحدي بين البلدين خلال النظام السابق في أمور عديدة، بما في ذلك مراحل انشاء البرلمان الأفريقي، لاسيما وأن كل دولة كانت تريد أن يكون المقر في بلادها».

وتابع قائلاً : كنا نعتقد ومازالنا أن الحكومة الليبية الجديدة ستحسن العلاقات، مشيرا إلى أن تأسيس مؤسسات الاتحاد الأفريقي لم تكن بسهولة كما كان سائداً لدى النظام السابق، و ستحتاج لوقت لتأسيسها بالطريقة المثلى، منوهاً إلى أن تأسيس الاتحاد الأوربي استغرق عقودا طويلة، ومازال مشوارهم لم يكتمل بعد، معبراً عن رؤية بلاده في هذا الصدد بالقول: نحن نرى أن الأولولية هي تأسيس مؤسسات الاتحاد الافريقي اولا، لكي نستطيع تشغيلها بالصورة الأفضل.

من جانب آخر قال «دونجر» : « نتفهم الصعوبات التي تواجه ليبيا في الوقت الراهن، والمتمثلة في استحقاقات الفترة الانتقالية التي تمر بها الدولة حاليا، وسنقوم بمساعدة ليبيا، وسنستمر في التعاون مع الأمم المتحدة في هذا الشأن ونتبادل الآراء بخصوص مشاكل ليبيا في الاتحاد الأفريقي.

كما شدد على أن الاقتصاد والاستثمار في دولة جنوب أفريقيا، يدار وفق معيار اقتصادي بحت، بمعزل عن السياسة، ويتم اخضاعه للتقييم والدراسة، وبمبدأ الضرائب، فمن يدفع الضريبة المحددة يسمح له بالاستمرار في إدارة أمواله ومشاريعه.

وقال «دونجر» في تصريحات صحفية إن قائمة الاستثمارت الليبية في بلاده، تشمل مجموعة من الفنادق، وبعض الأصول الأخرى التي تديرها حافظة أفريقيا للاستثمار، وهي من ممتلكات الشعب الليبي، ويقوم بتسييرها وإدارتها كوادر بشرية ليبية، فيما ترجح تقارير غير مؤكدة وجود أصول أخرى لم يكشف النقاب عنها بعد، مؤكداً أنه سيتم تجميدها فور الكشف عنها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأموال الليبية، معرباً عن تفهم بلاده الصعوبات التي تواجه ليبيا في الوقت الراهن، وصعوبة الفترة الانتقالية التي تمر بها حاليا ولن نضغط على الجانب الليبي في أمر من الأمور.

التهرب الضريبي يهدد ثلث مصارف سويسرا

كشفت دراسة مالية سويسرية أن أكثر من ربع مصارف القطاع الخاص في سويسرا سيختفي في غضون ثلاث سنوات، جراء ضغوطات خارجية على النظام المصرفي السويسري، والتهرب الضريبي، وهو ماسيؤدي إلى اختفاء مابين 25-30٪ من المصارف، وفق الدراسة.

وعزت الدراسة أسباب الاقفال إلى «الضغوط الخارجية» على النظام المصرفي السويسري، خصوصاً ما يتعلق باستقبال المصارف السويسرية أموالاً هاربة من الضرائب، كان لها أثر مباشر على النظام المصرفي للبلاد. وقالت الدراسة، التي أجرتها مؤسسة «كي بي إم جي» المالية وجامعة سان جال، إن المصارف الخاصة الرئيسية في سويسرا تمكنت من زيادة منتجاتها وأرباحها بفضل الأداء الجيد للاستثمارات، ولكن أداء المصارف في نشاطات مصرفية عدة، بخلاف إدارة الثروات، ما زال عند مستوى منخفض.

وانخفض العدد الإجمالي للمصارف الخاصة في عام 2012 من 161 مصرفاً إلى 148، وللمقارنة، فإنه بين عامي 2005 و2012، انخفض عدد المصارف الخاصة من 182 إلى 148، وهو عدد يُمثِّل نسبة 19 في المائة من مجموع المصارف الخاصة.

وأوضحت الدراسة أنه في العام الماضي أوقفت 23 في المائة من المؤسسات التي تمت دراستها خسائرها في بعض قطاعات إدارة الأموال، مقابل 25 في المائة عام 2011، وأن أكثر من نصف المصارف خسرت أموال الزبائن في استثماراتها الخارجية، وأن 20 في المائة فقط شهدت استثمارات زبائنها أرباحاً أعلى من 10 في المائة.

تهنئة

تتقدم أسرة تحرير صحيفة «مصارف» بأجمل التهاني والتبريكات إلى السيد/» منير الفونجة» أخ زميلنا محمد الفونجة بمناسبة زفافه ..

■ خليفة البشباش

إنه الوحيد .. يا قوم !

في فترة السبعينات والثمانينات هنا في ليبيا قام القذافي بأشياء مضحكة لا يصدقها الكثيرون من غير الليبيين .. منها انه خرج يوما بنظرياته واذا به يأمر الناس ان يزحفوا كالتماسيح الجائعة على من يسميهم الجشعين ومحتكري السوق ومن يريدون إعادة الرأسمالية إلى ليبيا .

هو يعني بهؤلاء .. الباعة ومالكي المصانع واصحاب بعض المحال التجارية والذين لا يعرفون ما هي الرأسمالية أصلا وظلوا عقودا وربما إلى اليوم يعتقدون أن الشيوعية نفسها الشيعة . ما يهم الآن ان مرضى النفوس واللصوص قد سمعوا كلامه وزحفوا فعلا , ونهبت ممتلكات ومتاجر ذهب ومصانع ومستودعات أغذية وسيارات نقل وكثير مما وقعت عليه أيادي اللصوص الاشتراكيين حسب تسمية الزعيم المعتوه الذي أطلقهم , رغم انهم أيضا لا يعرفون ما اذا كانت الاشتراكية نظاما اقتصاديا او نوعا من انواع التبغ الذي يباع مع «الرياضي» .

وصلت الأخبار إلى قرية «س» عبر التلفزيون بقناته الوحيدة أيضا «ألقنفوذ» , وهنا لم يكن للاشتراكيين في هذا القرية أن يقفوا مكتوفي الأيدي , ما أقصده أن اللصوص دائما متوحدون في السلوك وهناك مثل في الصين – الشيوعية – يقول « الفرصة تجذب جميع اللصوص « ! وهكذا خرج لصوص القوم في القرية في جمع غفير ليزحفوا على التجار الرأسماليين الجشعين المستغلين .... إلى اخر قاموس التهم , لكنهم لم يجدوا في الحقيقة رأسماليا واحدا ولا جشعا واحدا في القرية , القرية كلها ربما ليس فيها ما يزحف عليه , انها قرية معدمة الامكانيات ومحدودة السكان والنشاط .

لكن قبل أن يعودوا الى منازلهم تذكروا رأسماليا جشعا واحدا ! , لقد اتجهوا الى «الكوشة» ! نعم لقد زحف القوم اخيرا على المخبز المملوك لأحد أبناء القرية , وانتشر الخبر سريعا وهكذا تزاحم القوم لانتزاع شيء ما من المخبز الرديء أصلا , فعاد بعضهم بـ«بومبلي» الغاز , وعاد بعضهم بقطع من «المخبز» دون ان يكون لتلك القطعة أي فائدة مرجوة سوى استعمالها في اغلاق «زريبة» الدجاج , وكل حصل على شيء ما وعاد إلى منزله مسرورا بالنظام الاشتراكي الهمجي الجديد الذي لم يسبق له مثيل . في اليوم التالي استيقظ سكان القرية باكرا كالعادة , أعطوا الخبز «اليابس» لخرفانهم كالعادة , وأعطوا بعض القمح والشعير والخبز «اليابس» أيضا لدجاجاتهم كالعادة , وخرج الرجال لشراء الخبز الطازج أيضا كالعادة ! لكنهم جميعا اكتشفوا أنه لا يوجد خبز أبدا , لأن «الكوشة» التي زحفوا عليها وتقاسموها قطعا حديدية سخيفة هي المخبز الوحيد الموجود في القرية , ولا يوجد مصدر آخر للخبز الجاهز .

هنا وكحل عاجل .. عادت النساء الى عادتهن القديمة لفترة ما , وأصبحن كل فجر يستيقظن ويجمعن الحطب ويشعلن النار في الجو البارد ويصنعن الخبز المنزلي , إنه عمل شاق للغاية , لكنه ضروري اذا كانت قد فرحت فعلا بقطعة الحديد المنهوبة من المخبز والتي أغلقت بها «زريبة» الدجاج , لكنها مع الوقت أيقنت أنه مقابل سخيف .وأيقن الرجال الاشتراكيون أيضا ان الاشتراكية بهذه الطريقة لعبة خاسرة وأن المخبز يجب أن يعود , لكنه في الحقيقة من المستحيل أن يعود بعد أن تفكك قطعا صغيرة , وظل الناس بدون خبز لفترة طويلة إلى أن قام احدهم بافتتاح مخبز جديد .

هذا الرأسمالي الجديد – حسب الزعيم – استطاع أن يقتلع ضمانات من – الاشتراكيين الجدد – على رأي الزعيم المعتوه أيضا , وهذا مالم يحدث في العالم بأسره .

فقد اتفق الرأسماليون والاشتراكيون على نظام اقتصادي وسطي يضمن له الاستحواذ على مخبزه دون ان يشاركه احد في ملكيته , ويضمن لهم خبزا للبشر ولخرفانهم ودجاجاتهم أيضا , يجب أن يفخر العالم بهذه الصفقة التاريخية .

لكن هؤلاء في الحقيقة لا يعرفون شيئا عن كلا النظامين , هم وقعوا ضحية تعليمات من زعيم مجنون وعديم الإدارك , لكن هل الشعب كله مجنون وعديم الإدراك أيضا ؟ ما أريد قوله أنهم عندما خرجوا زاحفين على المخبز ألم يعتقدوا أنهم «يسرقون» و «يعتدون» على ممتلكات غيرهم , ألم يخطر ببالهم أن أصيل قريتهم ليس «جشعا » ولا «رأسماليا» ولا هم يحزنون , ألم يفكر أحدهم أن المصلحة العامة تقتضي أن يبقى المخبز صامدا لكي يحصلوا هم على الخبز اليومي ؟ في الواقع كل هذا ربما خطر ببال الزواحف الاشتراكية , لكن الطمع والانانية يسببان حالة سكر وغياب للعقل أحيانا .. واذا ظن القوم ان بامكانهم النجاة وحدهم فعليهم ان يعرفوا انهم سيبيتون من غير خبز .. واذا ظن احد ما انه سيستغني عن الجميع ويحل مشاكله لوحده فعليه ان يجهز «الحماس» واذا اراد احدنا ان يكون سلبيا ولا يبادر فعليه ان لا يسأل نفسه لاحقا وين الخبز وين الامان وين الفلوس . تأكد أيضا ان اللصوص قد يحملون اسماءا اخرى غير «الاشتراكيين» وحين يحمل اللصوص تسميات اخرى يتمكنون من العمل جهارا نهارا ويتمكنون من اشراكك معهم في السرقة بضمير مرتاح او هكذا توهم نفسك ! ((أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا ؟ قل هو من عند أنفسكم))